

"دينامية الزواج في ظل التحضر: دراسة سوسيولوجية في المجتمع الوسطي الجبيلي"

"الصوانة وعلامات نموذجاً: 1990-2020"

إعداد الباحثة:

د. لبنى فواز شقير

Dr. Lobna fawaz Choukeir

جامعة القديس يوسف في بيروت كلية الآداب والعلوم الإنسانية – قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

Received: 16/04/2026 | Revised: 17/04/2026 | Accepted: 24/04/2026 | Published: 02/05/2026

ملخص البحث

تهدف الدراسة الكشف عن التحولات البنوية والوظيفية لعملية الزواج نتيجة الاندماج الاجتماعي المدني اليوم المجتمع الوسطي الجبيلي في بلدة "الصوانة وعلامات في نموذجاً"، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت استنباطاً مكوناً من (250) عينة عشوائية من الأزواج والزوجات في مجتمع الدراسة إلى جانب تقنية المقابلة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن مؤسسة الزواج شهدت تحولات ملحوظة بسيطرة الاختيار الحر القائم على اعتبارات الحب والاعجاب، واتجه الزواج نحو الزواج الخارجي، كذلك ساد النمط التشاركي بين الزوجين القائم على الاتواصل والحوار والانسجام العاطفي.

الكلمات المفتاحية: مفهوم الزواج، عملية الاختيار، التحضر.

Abstract:

This study aims to examine the structural and functional transformations of the marriage process as a result of social integration in today's urban society, taking the middle mountainous community in the towns of Al-Sawana and Aalmat as a model. The study adopted the descriptive-analytical method and applied a questionnaire to a random sample of 250 husbands and wives from the study population, in addition to using the interview technique.

The results indicated that the institution of marriage has undergone noticeable transformations, marked by the dominance of free choice based on considerations of love and mutual admiration, along with a growing tendency toward exogamous marriage. Furthermore, a participatory pattern between spouses has emerged, based on communication, dialogue, and emotional harmony.

Keywords: Concept of Marriage, Selection Process, Urbanization

How to Cite This Article

شقير، ل. ف. (2026). دينامية الزواج في ظل التحضر: دراسة سوسيولوجية في المجتمع الوسطي الجبيلي (الصوانة وعلامات نموذجاً: 1990-2020). المجلة العربية للنشر العلمي (AJSP)، 9(90)، (263-296).



المقدمة:

شكل الزواج أحد أهم النظم الاجتماعية التي تقوم عليها المجتمعات الإنسانية، إذ يُعدّ الإطار الشرعي والاجتماعي لتكوين الأسرة وتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي للأفراد. غير أنّ هذا النظام لم يعد ثابتاً كما كان في السابق، بل تأثر بشكل ملحوظ بالتحوّلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها العالم عموماً والمجتمع اللبناني خصوصاً خلال العقود الأخيرة. حيث يشهد موضوع الزواج في العصر الحالي تحولات عميقة تمس بنيته ووظائفه ومعاييرها الاجتماعية، وذلك في ظل المتغيرات السريعة التي يعرفها المجتمع المعاصر على المستويات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية. هذا التحول لم يكن معزولاً عن سياق أوسع من التغيرات الاجتماعية من حيث تغير نمط العائلة الممتدة التي كانت فيها سلطة القرار بيد العائلة والأب بشكل أساسي، إلى نمط الأسرة النووية التي يتزايد فيها حضور الفرد كفاعل رئيسي، وتراجع سلطة الأعراف التقليدية في إعادة تشكيل مفهوم الزواج ووظائفه. فأصبح الزواج اليوم يُبنى بشكل أكبر على الاختيار الفردي والتوافق العاطفي والفكري، بدلاً من كونه قراراً عائلياً محضاً تحكمه الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية فقط. وأصبح للقيم الحديثة التي تعزز استقلالية الفرد وحقه في تقرير مصيره العاطفي والاجتماعي.

لا يمكن فهم عملية الزواج لدى أفراد عينة الدراسة بمعزل عن السياق التاريخي للبنى القربية والعائلية التي ينحدرون منها، إذ إن الزواج ليس مجرد اختيار فردي منفصل، بل هو نتاج تفاعل مستمر بين الإرث الاجتماعي والتحوّلات البنوية التي مست الأسرة عبر أجيال متعاقبة، فالأصل الاجتماعي لأفراد العينة هو ذي منشأ ريفي تقليدي، حيث كانت البنية القربية الممتدة تشكل الإطار الأساسي لتنظيم الحياة الاجتماعية، وكان الزواج يُنظر إليه كفعل جماعي تتحكم فيه القربية والعائلة والأعراف. في هذا السياق، كانت سلطة الأب والأسرة حاسمة في تحديد الشريك واتخاذ القرار المرتبط بالزواج ثم حدث نقلة نوعية تمثلت في النزوح نحو مدينة جبيل وبيروت، وتحديدًا ضواحيها، وهو ما أدخل هذه الأسر في سياق حضري جديد أكثر كثافة وتعقيداً، حيث بدأت تتراجع تدريجياً بعض ملامح النظام القرباني التقليدي، لصالح أنماط معيشية أقرب إلى الأسرة النووية، مع استمرار حضور بعض القيم الريفية بشكل جزئي. وقد ساهم هذا الانتقال المكاني والاجتماعي في بداية تحول في عملية الزواج، دون قطيعة كاملة مع المرجعية التقليدية. أما الآن فأفراد الدراسة نشؤوا في سياق اجتماعي معاصر يتسم بتداخل تأثيرات العولمة، والانفتاح الثقافي، والتطور التكنولوجي، ما يؤثر على بنية الزواج ومفاهيمه. وفي هذا الصدد، يقول الدكتور زهير حطب: "نتيجة متغيرات تتصل بالنقمة العلمي، والتكنولوجي، وتطور وسائل الاتصال والإعلام، وانتشار المفاهيم الجديدة التي بدلت منظومة القيم والعادات التقليدية، انعكست آثار ذلك كلّ على الأسرة والزواج وبدلت من مظاهرها ومضامينها وأصابتها في الصميم" (حطب، زهير، 2008، ص:5). إضافة إلى التحوّلات السياسية ومنها اتفاقية الطائف والاجتماعية وما رافقها من تغييرات بنوية عرفها المجتمع وانعكست على تصورات الزواج، حيث أصبح الاختيار الفردي والتوافق الشخصي هو الحاضر في عملية الزواج.

الإشكالية

تعدّ مؤسسة الزواج من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تعكس طبيعة التحوّلات التي تطرأ على البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع، نظراً لارتباطها المباشر بمنظومة القيم والمعايير والعلاقات القربية وأنماط التنشئة الاجتماعية. وقد شهد المجتمع الواسطي الجبيلي، وتحديداً في بلدتي الصوّانة وعلّامات، خلال الفترة الممتدة بين عامي (1990-2020)، تحولات اجتماعية وثقافية عميقة

بفعل عوامل التحضر والانفتاح الثقافي والتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، الأمر الذي انعكس بصورة واضحة على أنماط الزواج وأساليبه ومعايير اختيار الشريك.

فبعد أن كان الزواج في المجتمع المحلي التقليدي يركز على معايير القرابة والتقارب العائلي والاجتماعي، وهيمنة الزواج الداخلي ومحدودية فضاءات التعارف، بدأت هذه الأنماط بالتراجع تدريجياً لصالح معايير حديثة تقوم على الاختيار الفردي، والتوافق النفسي والعاطفي، والمستوى التعليمي، والاستقلالية الشخصية. كما أسهمت وسائل التواصل الاجتماعي واتساع الفضاء الحضري في إعادة تشكيل آليات التعارف وبناء العلاقات، وفي موازاة ذلك، شهدت العلاقة الزوجية تحولات في توزيع الأدوار والسلطة داخل الأسرة، حيث لم تعد السلطة حكراً على طرف واحد، بل اتجهت نحو نوع من التفاوض أو المشاركة في اتخاذ القرار، نتيجة تغير أدوار الجنسين، وارتفاع مستوى تعليم المرأة، ودخولها سوق العمل.

وبناءً على ذلك، تنطلق الإشكالية من التساؤل المركزي الآتي: ما هي التحولات التي أصابت عملية الزواج في ظل التحضر في المجتمع الوسطي الجبيلي "الصوانة وعلماة نموذجاً"، بين عامي 1990 – 2020؟

وينبثق عن هذا السؤال المركزي عدة تساؤلات:

1. كيف أثر التحضر والانفتاح الثقافي في معايير اختيار الشريك؟
2. ما أبرز التحولات التي طرأت على أنماط الزواج من الزواج الداخلي التقليدي إلى الأنماط الحديثة؟
3. كيف ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي اتساع دوائر التعارف في تغيير أساليب الزواج؟
4. ما أثر التحولات الاجتماعية على طبيعة الأدوار والعلاقات داخل الحياة الزوجية؟
5. هل ما زال هناك زواج داخلي قائم عند مجتمع الدراسة ولكن بمعايير ليس لها علاقة بالانتماء القروي والعائلي؟

فرضيات الدراسة

لمعالجة هذه الإشكالية، تنطلق هذه الدراسة من فرضيات عدة:

- 1- كلما ازداد الاعتماد على أسلوب الاختيار الحر، ازدادت الإعتبارات الفردية لا سيما قيم الحب، والاعجاب في قرار الزواج.
- 2- يسهم العيش في الوسط الحضري إلى توسيع وتعدّد دائرة التعارف متزامناً مع ارتفاع المستوى التعليمي عند الزوجين.
- 3- توجد علاقة ذات دلالة بين التحضر وتراجع الزواج الداخلي مقابل الزواج الخارجي.
- 4- أدت التحولات الاجتماعية وعمل الزوجة إلى سيطرة النمط التشاركي في الأدوار والسلطة، وارتفاع مستوى الحوار والإنسجام العاطفي بين الزوجين.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التحول من البنى القريية الريفية إلى الأسرة الحديثة في الوسط الحضري على عملية الزواج، من خلال تحليل التغيرات التي طرأت على بنيته وأنماطه ومعاييرها، والكشف عن انعكاس هذه التحولات على آليات اختيار الشريك وتوزيع الأدوار داخل العلاقة الزوجية، إضافة إلى فهم العلاقة بين هذه التغيرات ومستوى توزيع السلط والأدوار والعلاقة بين الزوجين، بما يتيح تقديم قراءة علمية معمقة للتحولات الاجتماعية المعاصرة.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث في محاولة فهم واقع عملية الزواج في هذا المجتمع الجبيلي من خلال عائلات بلدة "الصوانة وعلقات نموذجاً"، واستكشاف التحولات والتغيرات القيمية والبنوية والوظيفية وذلك بهدف تقديم قراءة علمية تساهم في فهم أعمق لهذه الظاهرة الاجتماعية. ومن كونه يعالج قضية اجتماعية محورية تتمثل في التحولات التي طرأت على مؤسسة الزواج في ظل التحضر، حيث يساهم في توضيح أثر الانتقال من القيم التقليدية إلى القيم الحديثة على الأسرة ما يعكس أثره على الزواج. كما يقدم إطاراً تحليلياً يساعد في فهم التغيرات في أنماط الزواج ومعاييرها والأدوار والسلطة فيه، الأمر الذي يفيد الباحثين في المجال الاجتماعي، ويدعم صناعات القرار والمؤسسات المعنية في وضع برامج توعوية وإرشادية تساهم في تعزيز التوافق الزوجي.

المصطلحات

• مفهوم الزواج

الزواج هو نظام اجتماعي تجمع من خلاله علاقة بين رجل وامرأة، يقام على أسس دينية واجتماعية وقانونية، يهدف إلى تأسيس الأسرة وتنظيم العلاقات والواجبات المتبادلة، ويسهم في استمرارية المجتمع (عبد الكريم، علي، 2016، ص: 12)

• عملية الاختيار

الاختيار للزواج سلوك اجتماعي يهدف إلى تحقيق رغبة نابغة عن حاجة أساسية لدى الفرد، ويختلف هذا السلوك باختلاف المجتمعات وثقافة كل مجتمع. (zakil;1993.p:59) ترى سناء الخولي، أن الثقافة السائدة في المجتمع تحدّد إلى مدى بعيد طبيعة القيم والاتجاهات التي يحملها ويتبنّاها الفرد وقد تؤثر عليها وتغيّرهما، من هنا، فالزواج وما يتعلّق به من عادات وممارسات ما هو إلا انعكاس للثقافة التي تصبغ شخصية الأفراد وتوجّههم في سلوكياتهم (الخولي سناء، 1984، ص: 14).

• التحضر

المجتمع الحضري هو مجتمع المدينة عند علماء الاجتماع وهو يتميز بعدة سمات مثل التعقيد والتباين وتقسيم العمل، وارتفاع مستوى التكنولوجيا وتباين السلوك وقيام مبدأ العلمانية وتقدم التنظيم الاجتماعي، وتعدّد أنساق التفاعل الاجتماعي، واللّاتجانس وشدة الحراك الاجتماعي وكثافة السكان وكبر الحجم" (نخبة من أساتذة علم الاجتماع، 1998، ص: 497).

• الزواج الخارجي (Exogamy)

يُعرّف الزواج الخارجي بأنه نمط زواجي يقوم على اختيار الشريك من خارج الجماعة الاجتماعية أو القرابية التي ينتمي إليها الفرد، سواء كانت هذه الجماعة قائمة على أساس العائلة أو العشيرة أو الطائفة أو الطبقة الاجتماعية. ويُعدّ هذا النمط وسيلة لتوسيع العلاقات الاجتماعية وتعزيز الروابط بين الجماعات المختلفة، كما يرتبط غالبًا بالمجتمعات التي تشهد درجة من التحضر والانفتاح الاجتماعي، حيث تتراجع القيود التقليدية التي كانت تحدّ من حرية الاختيار (عبد القادر القصير، 199، ص: 122).

الدراسات السابقة

• دراسة بعنوان "المنظومة العلائقية في مؤسّسة الزواج " طرابلس نموذجًا"، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية - المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، إعداد: لبنى فوزي عطوي، وإشراف الدكتور عاطف عطية، بيروت، 2012.

هدف الدراسة الكشف عن ملامح المنظومة العلائقية داخل مؤسّسة الزواج في طرابلس، بين جيلين متزوجين: جيل ما قبل 1957 وجيل ما بعد 1990 باعتماد تقنية الاستمارة موزعة على عينة عشوائية منتظمة مؤلفة من 500 وحدة (مسيحية ومسلمة). أظهرت النتائج فروقات بين الجيلين، فجيل 1950 يمثل النمط الاحتكاري والسلطة المطلقة للرجل، وعملية الاختيار يدخل فيها الأهل ويتعالى فيهم شأن "نحن" في الحياة الزوجية، ووجود العنف.

أما جيل 1990 وما فوق فلهذه نمط تشاركي عند الأزواج ذات الطائفة المسيحية أكثر من المسلمة، ارتفاع سنّ الزواج وتزايد الخلافات الزوجية مع وجود للعنف الجسدي، وارتفاع معدّل الطلاق. فعملية الزواج نابعة من الرغبة الشخصية، ولكن ليس بمنأى عن آليات الضبط الاجتماعي.

خلاصة الدراسة أن منظومة الزواج محكومة داخليًا بالوعي التقليدي والتراث التديني الضبابي، ووجود تقاطع حقول معرفية عديدة يتجاذبها التجذّر في الذهنية الأبوية من قيم العنف والدونية للمرأة من جهة، والتفضيلات الاجتماعية المستوحاة من التبعية الغربية كالفردنة والاستقلالية.

• دراسة بعنوان "الاختيار للزواج في "داريا الشوف" دراسة مقارنة بين ثلاثة أجيال (1945-2009)" أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة القديس يوسف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، إعداد: خطاب عمر أحمد، إشراف الدكتورة: آني تابت طعمه، بيروت، 2014.

هدف الدراسة هو كشف كيفية مساهمة الاختيار للزواج بإعادة تشكيل وبناء الأسرة بشكلها التقليدي، ومعرفة التغير الاجتماعي الذي طال عملية الزواج بين الأجيال الثلاثة (جدّ - أب - حفيد) في منطقة "داريا" الشوف.

اعتمد الباحث على تقنية الاستمارة والمقابلة، عبر عينة مؤلفة من 263 شخصًا من الأجيال الثلاثة. النتائج كانت أن المجتمع في داريا شهد تطورات نوعية مسّت البنى الاجتماعية والاقتصادية التي كان لها تداعيات على الثقافة المحلية للأفراد والجماعات، وأصبح الاختيار للزواج مشروطًا بمنسوب عالٍ من الحقوق في الجيل الثالث أكثر مما هو مشروط بالتقاليد والعادات، وانخفاض نسبة اختيار الأهل للزواج ومراعاة المصالح العليا للأسر. بروز ونمو الفردنة والاختيار الشخصي دون إغفال موافقة الأهل وعدم وجود اختلاط طائفي أو ديني داخل الأجيال الثلاثة.

- دراسة بعنوان "نظرة الزوجة اللبنانية إلى الحياة الزوجية"، أطروحة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في المعهد العالي للدكتوراه للآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة اللبنانية، إعداد الطالبة: سلام عبد الكريم شمس الدين، إشراف الدكتور رشيد شقير، 2012. أشارت نتائج الدراسة إلى أسلوب الاختيار الشخصي، وإلى تراجع الزواج الداخلي مقابل الزواج الخارجي، وارتفاع المستوى التعليمي للزوجات إلى جانب العمل تحقيق الاستقلالية، يقابله ارتفاع في سن الزواج وعدم تراجع سلطة "نحن" مقابل "الأنا"، تتحى الزوج عن اتخاذ القرارات المصيرية، تراجع التبعية للزوج مقابل تحقيق التوافق الزواجي نتيجة إشباع العلاقة الجنسية وخوفاً من الطلاق. وبأن الزوجة اللبنانية حققت بعض المتغيرات فيما يخص علاقتها مع زوجها، ولكنها لم ترق إلى المستوى المطلوب، فالعنف موجود باختلاف أشكاله، ونجاح الزوجة في العمل والاستقلالية المادية لم يساهم في تكوين شخصية مستقلة جديدة بريئة من التبعية، حرة في اختيار طريقها. الزوجة تعاني من صراع يكمن في أداء أدوارها القديمة من جهة، ورغبة في التحرر من تلك الأدوار التي رسمتها لها الثقافة المحلية من جهة ثانية، التي لم تُرضِ طموحاتها والثقافة الحضارية التي لا تملك التأهيل الكافي للاندماج بالأساس فيها.
- دراسة بعنوان "الأسلوب الشخصي في الاختيار، دراسة عن واقع المجتمع الجزائري"، مصطفى المساماني، الجزائر، 2003. شملت الدراسة عينة من المجتمع الجزائري في العاصمة. أفضت إلى التعرف على أثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على الزواج وعلى الأسلوب الشخصي في الاختيار، فتغيرت وظائف الأسرة التي كانت تؤديها في الماضي من علاقات بين الآباء والأبناء، تغيير المكنات والأدوار الخاصة للجنسين داخل الأسرة وخارجها، تغيير العقلية وطرق التنشئة الاجتماعية للأبناء المتجهة نحو الحوار. وقألت الضغط على الزواج وأدت إلى تغيير معايير اختيار الزوج من المحيط الاجتماعي وقرار الأهل إلى حرية القبول والرفض. إذ أصبح يتم في أماكن الدراسة والعمل وغيرها، الذي نجم عنه ارتفاع سن الزواج، وانخفاض الزواج الداخلي، والتدخل الأبوي وتغيير مكانة المرأة وتحررها، ودخولها عالم التعلم والعمل، وبروز الاستقلالية وتقلص حجم الأسرة والاتجاه نحو الأسرة النووية. في ختام الدراسة يتضح أن على الرغم من التغيرات التي طالت مؤسسة الزواج والانتقالات الاجتماعية السريعة التي عرفها المجتمع الجزائري، ورغم ارتفاع سن الزواج نجد أن معدلات الزواج في ارتفاع مستمر.
- دراسة بعنوان "الشراكة في الأسرة العربية"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا) الأمم المتحدة - نيويورك، دراسة حال لبنان، 2001. تظهر أهمية هذا البحث في أنه من الأبحاث الرائدة حول الشراكة بين الزوجين في الأسرة والمجتمع العربي في ثلاثة بلدان: لبنان والعراق واليمن. بنيت نتائج الدراسة على استمارة استبيان تضمنت 34 سؤالاً منها عن كيفية اتخاذ القرارات في المنزل والمشاركة، وتوزع الأدوار، وطرق حل الخلافات الزوجية، والعنف الأسري، وتناول تغيير الأدوار الاجتماعية. فركز البحث على متغيرات عدة: مستوى الدخل ومستوى التحصيل العلمي والعمر، وخلصت الدراسة أن الشراكة الزوجية في الأسرة اللبنانية هي تقليدية بملامحها الأساسية لجهة توزيع الأدوار داخل الأسرة، وما زال الرجل يتعاطى كسيد يؤمن له الخدمات، وليس للمرأة قدرة مستقلة على التحكم بأمور أساسية في حياتها وإلى مشاركة الزوجة العاملة الأعباء المادية مع الزوج.
- دراسة بعنوان "مكونات فكر الرجل حيال الأسرة والمرأة"، من كتاب "الرجل وتنظيم الأسرة في لبنان قضايا الأسرة في لبنان والبلدان العربية"، د. زهير حطب، الناشر جمعية تنظيم الأسرة في لبنان، بيروت، 2005. تناولت هذه الدراسة فكر الرجل والعوامل الخارجية التي يتأثر بها، وتركزت على آراء الرجل حول معايير عدة منها: كوضع عمل المرأة، وموقفه من عملها ومشاركتها وانتاجها.

فأنت الجداول الإحصائية لتبين أن 87% من الرجال يقولون بأن المرأة عنصر فعّال ومنتج وتساوم في الإنفاق على المنزل وإنها شريكة ومساوية للرجل في كل المجالات. في المقابل، هناك 13% يرون أن المرأة خلقت للأعمال المنزلية ورعاية الأطفال فقط. وتنتهي الدراسة لتوضح أن صورة المرأة هي ليست موحدة بالنسبة إلى جميع الرجال. ويقول الباحث إن الرجال الذين يملكون مستوى ثقافياً وعلمياً لهم صورة إيجابية عن المرأة.

• دراسة بعنوان "سوسيولوجيا الزواج في المجتمع التونسي"، دراسة عن اختيار الزواج، للباحثة هادية العود البهلول بقلم عبد الرزاق القلسي، 2011.

هذه الدراسة تتناول ظاهرة الزواج في تونس. وقد اعتمدت على تقنية الاستبيان من عينة مؤلفة من 50 شاباً. لاحظت الباحثة أن نسبة 67% من العينة تفضل الفتاة المحافظة والمتديّنة في عملية الاختيار، والعذرية معيار مهم جداً صامد أمام التغيرات الاجتماعية. المرأة المتعلمة والعاملة التي تستطيع أن تتفق على بيتها هي أفضل من تلك التي تلازم البيت من منظور الشاب الراغب في الزواج. وهذا ما ضاعف فرص زواج الفتاة وقّص إمكانية بقائها من دون زواج.

وتطرقت الباحثة إلى حقيقة سوسيولوجية جديدة هي أنّ التجانس الطبقي أدى إلى تأخر سنّ الزواج لدى الشابة والشاب على حدّ سواء، لتخلص الدراسة إلى أن مؤسسة الزواج في المجتمع التونسي شهدت تغييرات حاسمة وإن لم تكن بنيوية، بالإضافة إلى وجود مفاهيم جديدة للزواج. من بينها الزواج العقلاني القائم على الحب وليس على المصلحة التي يرتبها الأهل، وأصبحت مقاييس الاختيار للزواج تقوم على الحرية ومفاهيم التعاون وصورة المرأة المثقفة والزوجة العاملة.

هذه الدراسات أعطتنا نظرة عن واقع عملية الزواج في الوقت الحالي، وألقت الضوء على الكثير من الموضوعات والإشكاليات التي تتقاطع مع الدراسة من ناحية التحوّل داخل عملية الزواج من ناحية الاختيار والمعايير والعلاقات الزوجية وتوزع أدوار الزوجين، كما تشترك في اعتماد المنهج الوصفي التحليلي واستخدام الاستبيان أداة لجمع البيانات. إلا أنها تختلف عنها من حيث البيئة الجغرافية التي سوف تدرس فيها الظاهرة، الأمر الذي يمنحها خصوصية ثقافية واجتماعية قد تسهم في إنتاج نتائج مختلفة.

متغيرات الدراسة

المتغير المستقل هو العامل الذي يُفترض أنه يؤثر في الظاهرة المدروسة ويُحدث التغيير فيها. أما المتغير التابع هو الظاهرة التي تتأثر بالمتغير المستقل، أي الأثر الناتج عن التغيير في العامل المؤثر (عبيدات ذوقان وآخرون، 2014، ص: 47)، يتمثل المتغير المستقل في هذه الدراسة بالوسط الحضري بما يحمله من تحولات اجتماعية وثقافية واقتصادية تكنولوجية، في حين يتمثل المتغير التابع بالتحوّلات التي طرأت على مؤسسة الزواج.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لكونه المنهج الأنسب لمقاربة التحوّلات التي طرأت على مؤسسة الزواج في ظل تأثير الوسط الحضري. ويهدف هذا المنهج إلى وصف الظاهرة الاجتماعية كما هي في الواقع، من خلال رصد أنماط الزواج وأساليبه ومعايير اختيار الشريك، ثم تحليل العوامل الاجتماعية والثقافية التي أسهمت في هذه التحوّلات. ويعتمد هذا المنهج على تقديم وصف كيفي يوضح طبيعة الظاهرة وسماتها، ووصف كمي يمنحها بعداً رقمياً يحدد مقدارها أو درجة انتشارها. ولا يقتصر المنهج الوصفي على جمع

البيانات وتنظيمها وتبويبها، بل يتجاوز ذلك إلى تحليلها وتفسيرها بما يساعد على فهم الظاهرة وتوضيح دلالاتها. تم تحليل البيانات الميدانية وتفرغها ومعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وذلك بهدف تنظيم البيانات وتحليلها من خلال توظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة المتغيرات وأهداف الدراسة، على النحو الآتي:

وقد تم على التكرارات والنسب المئوية لتحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة، والمتوسطات الحسابية والرسوم البيانية والجداول الإحصائية لتسهيل عرض النتائج وتفسيرها.

أدوات البحث

لتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على أداتين أساسيتين لجمع البيانات، هما:

الاستمارة (الاستبيان)

تُعدّ الاستمارة من الأدوات المناسبة للحصول على بيانات منظمة وقابلة للتحليل الإحصائي في الدراسات الاجتماعية. واستُخدمت بوصفها أداة منهجية لجمع المعطيات الميدانية من أفراد العينة، حيث تضمنت مجموعة من الأسئلة المنظمة بدءاً من البيانات الديموغرافية وأسئلة تتناول أنماط الزواج، أساليب التعارف، معايير اختيار الشريك، ودور الأسرة في اتخاذ قرار الزواج. كما تم التأكيد لأفراد العينة أن البيانات التي سيتم الحصول عليها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، مع ضمان المحافظة على سرية المعلومات وعدم الكشف عن هوية المشاركين.

المقابلة

اعتمدت الدراسة أيضاً على المقابلة بوصفها أداة نوعية تسمح بالتعمق في فهم تصورات الأفراد وخبراتهم المرتبطة بمؤسسة الزواج، والكشف عن الدلالات الاجتماعية والثقافية للتحويلات التي طرأت عليها. كما تتيح المقابلة الحصول على معطيات أكثر تفصيلاً لا يمكن رصدها من خلال الاستمارة وحدها، حيث بلغ عدد المقابلات 70 مقابلة متوزعين ما بين زوج وزوجة.

المجال المكاني والبشري والزمني في الدراسة

- المجال المكاني: تمثل في القرية (البلدتين)، وثانياً في المدن وتحديداً في ساحل مدينة جبيل، ومدينة بيروت وضاحيتها الجنوبية وذلك على خلفية طبيعة توزّع سكن أفراد العينة.
- المجال البشري: عيّنت الدراسة هي جميع العائلات التي يرجع سَجَل نفوسهما إلى بلدتي "الصوّانة وعلّمت"، وعلى هذا توزعت عائلات علّمت والصوّانة على الشكل الآتي: تضمّ بلدة علّمت ست عائلات هي: "عوّاد، خير الدين، حيدر أحمد، حيدر حسن، الغداف وبدير". فيما تضمّ بلدة الصوّانة آل "شقيير"، إلى جانب بعض العائلات من آل "عوّاد والحسيني". فمن أصل 621 عقد زواج مسجل في أربعة محاكم جعفرية شرعية بحسب طبيعة سكن عائلات الدراسة تم اختيار عينة عشوائية مؤلفة من (250) من الأزواج والزوجات في المجتمع اللبناني، ممن تتراوح مدة زواجهم بين (أقل من سنة واحدة إلى 10 سنوات وأكثر)، ينتمون إلى خلفيات اجتماعية واقتصادية وتعليمية متنوعة. وتمت مراعاة التنوع في الجنس، المستوى لضمان تمثيل متوازن وواقعي.

نظريات الدراسة

النظريات الاجتماعية والثقافية في الاختيار للزواج

تركز هذه النظريات على الجوانب الاجتماعية والثقافية في ممارسة الاختيار الزوجي، والتي تتباين بصورة جلية من مجتمع إلى آخر وحتى داخل الثقافات الفرعية للمجتمع الواحد. وتضم ثلاث نظريات: نظرية التجانس، نظرية التجاور المكاني ونظرية القيمة.

أ- نظرية التجانس

تذهب هذه النظرية إلى أن الاختيار في الزواج يرتكز في المحل الأول على أساس من التشابه والتجانس في الخصائص الاجتماعية العامة، وأيضاً في الخصائص أو السمات الجسميّة (الخولي، سناء، 1994، ص: 149). يقصد بذلك أننا عندما نقدم على عملية الاختيار للزواج، فإننا نفضل اختيار من يتشابه معنا أكثر ممّا يختلف عنّا، لأننا نشعر بالراحة مع من يتقاسم معنا الأفكار أو الصفات نفسها، ظناً منا بأنهم سوف ينظرون إلى الأشياء بنفس نظرنا إليها ولهم نفس مفاهيمنا عن الحياة وطريقة العيش. (Girard, A;2002;p:327.)

ب- نظرية القرب (التجاور المكاني)

كانت هذه النظرية تهتمّ بهؤلاء الذين يقطنون في جيرة واحدة، ثم تطوّرت بعد ذلك لتشمل هؤلاء الذين يذهبون إلى المدرسة أو الجامعة والذين يعملون معاً. أي أن أصحاب هذه النظرية يرون أن عملية الاختيار تتم في نطاق جغرافي محدّد، يكون بمثابة مجال مكاني يستطيع الفرد أن يختار منه (الساعاتي، سامية، 1999، ص: 156).

ج- النظرية القيمية في الاختيار للزواج

تقوم هذه النظرية على فكرة القيم الشخصية وتبيان أهميّة القيم في الاختيار (بيومي، أحمد، 2002، ص: 105). وترجع هذه النظرية إلى "كوفر وشالزج". فنظرية القيم في اختيار القرين ترى أنّ الارتباط والانجذاب بين الأفراد يكون أكثر سهولة عندما يشترك هؤلاء الأفراد أو يعتقدون أنهم يشتركون في اتجاهات قيمية واحدة.

تظهر أهميّة النظريات الاجتماعية والثقافية لجهة تفسيرها للمظاهر المتعلقة بالزواج. وتتضمّن هذه النظريات مبادئ وأسس ساعدت على فهم وتفسير الظاهرة في ميدانها وتتلخّص هذه المبادئ في ما يلي:

- اعتبار أنماط التشابه نتيجة لمفضلات شخصية نابعة من الشخص ذاته، الذي يفضل الاتصال بأشخاص يتشابهون معه، وفق قاعدة "الشبيه يتزوج الشبيه". أي أنه يوجد نسق شامل من المعايير يرتكز على عامل الجنس أو العقيدة أو الطبقة الاجتماعية.
- الأشخاص الذين يشتركون في الخلفيات الاجتماعية نفسها يتعلّمون ويحافظون على القيم نفسها.
- إنّ الأفراد ذوي القيم المتشابهة يتمّ بينهم اتّصال وتفاعل اجتماعي فعّال، وينشأ بينهم القليل من الاختلاف والتصادم.

- إنَّ هذا التفاعل الفعّال الخالي من المشاكل يجعل كلَّ فرد يشعر بالرضا عن نتائج علاقته بالفرد الآخر، وبالتالي الرغبة في الاستمرار في هذه العلاقة وتوطيدها، والتي قد تكون علاقة صداقة، قد ينجم عنها اختيار للزواج.

يتَّضح لنا من خلال هذا العرض تقارب كلِّ النظريّات الاجتماعية الثقافية في تحليل العوامل المؤثرة على عمليّة الاختيار الزواجي، وذلك من خلال إبراز أثر العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على بلورة شخصية الفرد، فالرواسب الثقافية التي ترسب في فكر الفرد وسلوكه منذ الصغر تصبّح موجّهات للسلوك، بما في ذلك الاختيار الزواجي (الساعاتي، سامية، 1999، ص: 175).

عرض وتحليل النتائج

يتناول هذا الفصل تحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان، ويعرض النتائج وفق المحاور المحددة، مع تفسيرها وربطها بفرضيات الدراسة.

أولاً: التحضر والتمدّن وإنعكاسه على خصائص أفراد عيّنة

انطلاقاً من التغيّرات التي لحقت العائلات في بلدي الصوانة وعلّمت وكما قلنا سابقاً أنهم مجتمع ريفي تقليدي من خلال الاجيال التي سبقتهم ومع بدء عملية النزوح عايشوا الريف والمدينة وذلك من خلال مسح شامل لهؤلاء العائلات في دراسة سابقة لعمليّة الزواج، سننطلق من هذا الطرح أولاً لدراسة الخصائص الديمغرافية لأفراد هذه عيّنة عبر مجموعة من المؤشّرات:

مكان الإقامة ووضعيّة سكن الأفراد

جدول (1): مكان سكن لأفراد عيّنة

النسبة المئويّة	التكرار	مكان السكن
89.6%	224	الضاحية الجنوبية
6.0%	15	مدينة جبيل
4.4%	11	البلدة
100%	250	المجموع

يظهر الجدول أعلاه مكان السكن، إذ أنّ أغلبيّة أفراد العيّنة تسكن في المدينة بنسبة 95.6%، متوزّعين في الضاحية الجنوبية بنسبة 86%، مقابل 3.3% في بيروت، ونسبة 6.0% منهم يسكنون في مدينة جبيل كما حدّدوا. بينما نسبة 4.4% من أفراد العيّنة تسكن في البلدة وذلك لعدم القدرة الماديّة على السكن في المدينة، كما أوضح لنا الأفراد من خلال المقابلة، وأيضاً تم معرفة وضعيّة السكن عند أفراد العيّنة هي نمط السكن المستقلّ، وهذه الوضعيّة تنعكس على النظام البنائي الداخلي للعائلة، لتكون الأسرة هنا "أسرة نواتيّة"،

تتكون من الزوج والزوجة والاولاد، وهذا بطبيعة الحال ما تتميز به المدينة (حسن محمود، 1986، ص: 12). ويلاحظ ليفي ستروس مؤسس النظرية البنوية " أن البنية هي مجموعة عناصر ثابتة متجانسة في ما بينها، وأي خلل يصيب جزءا منها يصيب المنظومة كلها" (تيلون مصطفى، 2011، ص: 96). وهذا بطبيعة الحال ما تتميز به المدينة، وتعد الأسرة النواتية من أهم الأنظمة الاجتماعية في المدينة، وتظهر عندما يهاجر إليها الفرد الريفي من القرية وينقل إلى المدينة (حسن محمود، 1981، ص: 13).

المستوى التعليمي وتأثره بالواقع الحضري

يمثل التعليم أحد العوامل البنائية التي أثرت في مجريات الحياة العصرية، فالزامية التعليم وارتفاع في مستوياته، خلقت ظروفًا اجتماعية جديدة وشكلت عاملاً مهماً من عوامل الحراك الاجتماعي والاقتصادي، وأثرت بشكل عميق على العديد من الجوانب المتصلة بالزواج وخاصة المرأة.

جدول: (2) المستوى التعليمي عند الزوجين

النسبة	الإناث	النسبة	الذكور	المستوى التعليمي
14.0%	35	17.6%	44	متوسط
26.0%	65	23.2%	58	ثانوي
57.2%	143	52.8%	132	جامعي
2.8%	7	6.4%	16	دراسات عليا وما فوق
100.0%	250	100.0%	250	المجموع

تدل الأرقام في هذا الجدول على تنوع المستويات التعليمية عند الأزواج والزوجات. عند الأزواج، سجل المستوى الجامعي النسبة الأعلى بنسبة 52.8% عند الأزواج، تليها نسبة 23.2% للمستوى الثانوي، لتتخف النسبة إلى 17.6% مع المستوى المتوسط، ومن ثم إلى 6.4% لمستوى الدراسات العليا، أما عند الزوجات، فقد احتل المستوى الجامعي النسبة الأعلى 57.2%، ومن المستوى الثانوي نسبة 26.0% لتتخف النسبة أكثر إلى 4.0% عند المستوى المتوسط، وتكتمل في الانخفاض إلى 2.8% لمستوى الدراسات العليا.

نستطيع أن نلاحظ ارتفاع المستوى التعليمي الجامعي عند الزوجين، والوصول إلى أعلى المستويات. والعائد إلى الانفتاح والوعي الثقافي عند الشباب بضرورة التعلّم الذي يؤمّن العمل المناسب في المستقبل، وخاصةً أنّ أغلبية مجالات العمل تتطلب شهادة جامعيّة. وكذلك يفسّر التحوّل الاجتماعي الإيجابي الذي ساهم في تغيير الذهنيّة القديمة، التي كانت تقف عثرةً أمام متابعة الفتاة دراستها، وخصوصًا الثانوية والجامعيّة. وبالتالي أصبحت الدراسة مهمةً بالنسبة إلى الفتاة، والأسر تهتمّ في مسألة تعليم البنات والوصول إلى أعلى المستويات، إذ أنّها تفتح لها آفاق فكرية ومهنيّة. وهكذا فما كان يُعدّ استثنائيًا أصبح أمرًا بديهيًا.

وأيضًا يمكن أن نستخلص أنّ هناك تناسبًا طرديًا أي تقاربًا كبيرًا بين المستوى التعليمي عند الأزواج والزوجات، كتسجيل نسبة 52.8% عند الأزواج و57.2% عند الزوجات للمستوى الجامعي، وكذلك بالنسبة إلى المستوى الثانوي 23.2% للأزواج و26.0% للزوجات. وذلك ناتج من الأسلوب الحرّ في الاختيار بحيث يلجأ المقبل على الزواج إلى اختيار زوجة تتوافق معه في المستوى التعليمي، لأنّ ذلك يعود عليه وعلى تربية أبنائه مستقبلاً بالفائدة، بحسب ما صرّح البعض.

ولأنّ معطيات نسب المستوى التعليمي تتماشى مع نظرية التجانس في التعلّم التي تقوم على التجانس في المستوى التعليمي كعامل من عوامل الاختيار للزواج، حيث استخلص "لانديس وداي" أنّه كلّما ارتفع مستوى تعلّم الشباب، سواء عند الإناث أو الذكور، زاد ميل الشباب إلى تفضيل الزواج بمن هو في مستواه التعليمي. وقد ربطا "لانديس وداي" المستوى التعليمي للزوجين بالأصل الاجتماعي، وأنّ الوسط الاجتماعي يتدخّل إلى حدّ بعيد في متابعة الدراسة من جهة ونوعيتها من جهة أخرى (Landis,P:1945.p: 10).

عمر الزواج عند الزوجين

جدول رقم (3): عمر الزواج عند الزوجين

الزوجات		الأزواج		الفئة العمرية
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
3.2%	8	0.0%	0	18 سنة وما دون
25.6%	64	3.6%	9	19-24
65.2%	163	18.4%	46	25-30
4.4%	11	71.6%	179	31-36

36 وما فوق	16	6.4%	4	1.6%
المجموع	250	100%	250	100%

من خلال الأرقام المسجلة في الجدول رقم (3) يبيّن أنّ الفئة الأكثر تكراراً لعمر الزواج عند الأزواج هي الفئة العمرية (31-35) بنسبة 71.6% أي أكثر من نصف العينة، وهذا يعود إلى الانتهاء من الدراسة الجامعية، إذ إنّ أكثرية الأزواج كان مستواهم التعليمي جامعياً بحسب ما تبين معنا من خلال الجدول رقم (2)، إضافة إلى العمل والأعداد والتحضير للزواج الذي يتطلب سنوات من أجل تجهيز لوازم الزواج، من مصاريف الزفاف والمهر وتأمين البيت، إضافة إلى التجهيزات التكنولوجية من أدوات منزلية ذات الكلفة العالية. وهذا ما يدل على تأخر في سن الزواج المرتبط بالوضع الاقتصادي. ثم نسبة 18.4% للفئة العمرية (25-30)، فهي تخص أفراد العينة الذين لم يتمكنوا من مواصلة دراستهم الجامعية، وبالتالي فإنهم سوف يحصلون على عمل قبل غيرهم كما أنّ عملهم سيكون مختلفاً عن خريجي الجامعة. وأحياناً ترجع إلى الوضع المادي للأهل الذين يساهمون في مساعدة ابنهم كما تبين لنا من خلال المقابلة، ونسبة 6.4% لفئة (36 وما فوق) بداعي السفر والعمل. والنصيب أتى متأخراً حسب ما قالوا لنا. وللنسبة الأقل 3.6% لفئة (19-24) فلم تُعد تلقى تأييداً في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

أما بالنسبة إلى عمر الزواج عند الزوجات، فيتبين أنّ نصف زوجات العينة كان عمرهنّ عند الزواج في الفئة العمرية (25-30) بنسبة 65.2%، وهذا يدل على تأخر سن الزواج للزوجات، وذلك يرجع إلى انتهاء المرحلة الجامعية، ودخول بعضهنّ إلى سوق العمل، واعتبارات الاستقلالية المادية وتحقيق الذات كما صرحنّ، تليها نسبة 25.6% لفئة (19-24)، تتضمن هذه الفئة الزوجات اللواتي حصلنّ ولم يحصلنّ على تحصيل جامعي ولكن لا يعملنّ، ونسبة 4.4% للفئة (31-36) لقولهنّ إنشغالهنّ بالدراسة والعمل وقلنّ "النصيب أتى متأخراً" بحسب ما افدنا من جلال المقابلة.

ونسبة 3.2% لفئة (18 سنة وما دون)، أي الزواج المبكر والتي يظهر انخفاض فيها، ونسبة 1.6% لعمر 36 سنة وما فوق.

وما يتضح لنا من الجدول (3) لسنّ الزواج عند الزوجين، وجود تقارب بين عمر الزواج عند الأزواج وزوجاتهم، وهناك ارتباط قويّ في الفئات العمرية، وهذا الارتباط أقوى ما يكون بين الزوجين فوق سنّ الثلاثين، هو وجود فارق بأكثره لا يتعدّى الخمس سنوات، كما هو واضح في الجدول أعلاه، لأنّ النسبة الأعلى تمركزت عند الفئة العمرية (25-30) لنصف العينة بنسبة 65.2% عند الزوجات، كذلك للفئة العمرية (31-35) لأكثر من نصف العينة بنسبة 71.6% عند الأزواج، إذ نجد أنّ الرجال (الأزواج) الذين فوق سنّ الثلاثين يميلون إلى اختيار زوجاتهم من اللواتي يماثلنهنّ في دائرة العمر، أي أنهنّ في المجموعة العمرية نفسها، والفارق بينهما إن وجد بأكثره لا يتعدّى الخمس سنوات. وهذا ما يدل على وجود تجانس في العمر عند الزواج لدى الزوجين، وما تذهب إليه "نظرية التجانس" في سنّ الزواج القائمة على أن يتشابه السنّ مع العنصر في إنّه عامل بيوسوسيولوجي، له تأثير فعّال، لا ينكر على الاختيار في الزواج (Hollingshead A.B; 1971,p;492).

عمل المرأة

ترتبط الحالة المهنية عند الزوجة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، فالعمل، زيادةً على توفير المال يساهم في إعطاء المكانة الاجتماعية والاستقلالية.

جدول (4): تبين عمل الزوجة خارج المنزل

عمل المرأة	التكرار	النسبة المئوية
تعمل خارج المنزل	135	54.0%
ربة منزل	115	46.0%
المجموع	250	100.0%

يظهر هذا الجدول أنّ أكثر من نصف زوجات أفراد العيّنة يعملن بنسبة 54.0 %، مقابل نسبة 46.0 % للزوجات لا يعملن.

ولدى سؤالنا عن دافع العمل للزوجات العاملات خارج المنزل كان بدافع تحسين الوضع الاقتصادي لأسرتها ، لا بدّ من الإقرار أنّ عمل المرأة خارج المنزل بدأ بمبرر اقتصادي: أوضاع مادية صعبة، أعباء عائلية كثيرة متزايدة. وكما هو معروف في لبنان، الوضع الاقتصادي في تراجع وخاصةً في السنوات الأخيرة للبحث، وبطبيعة الحال انعكس هذا الوضع الاقتصادي على الأسر ولا سيما الفقيرة الدخل والمتوسطة، ما دفع بالمرأة المتعلمة ذات الشهادة الجامعية، والتي لا تحوز شهادة إلى العمل خارج المنزل لتحسين الظروف الاقتصادية. فكانت بنسبة 46.3% من أصل (54.0%) للزوجات العاملات بدافع تحسن الوضع الاقتصادي .

أمّا النسبة المتبقية 9.0% للزوجات العاملات، فقد كان دافع عملهنّ هو تحقيق الاستقلالية المادية والذات، وذلك يرجع إلى زيادة الاهتمام بالتعلم، كما تبين معنا من خلال الجدول رقم (2)، فأصبحت المرأة تنظر إلى العلم على أنّه ضرورة، وإلى العمل على أنّه نشاط تحقّق من خلاله نمو الشخصية وتحقيق الاستقلالية المادية والذاتية. وأصبح العمل خارج المنزل جزءاً مهماً من حياة كثير من الزوجات إلى جانب القيام بالأعمال المنزلية، وفتح لها مجالات واسعة من حيث النشاط الاجتماعي. وقد ساعد العامل التكنولوجي وما أتاحه من أدوات وإمكانيات، في إعانة الأسرة على تغلب الوقت والجهد في إدارة الشؤون المنزلية، الأمر الذي خلق ظروفًا ملائمة لقيام المرأة بعمل خارج المنزل. حيث لعب العامل الثقافي والعولمة والانفتاح على سياسات الديمقراطية والحريّة في التعاون والحوار، وزيادة مشاركة المرأة للرجل في الإنتاج (ديراني سليمان، 2009، ص:121).

ما يمكن قوله إنّ التغيّر في الوضع الاقتصادي والثقافي والاجتماعي المعيشي للأسر، تماشيًا مع ارتفاع المستوى التعليمي للزوجة، وما تفرضه ضروريّات الحياة تحتمّ على الزوجة العمل لتحسين الوضع المادي للأسرة وتأمين دخل مادي مستقلّ وتحقيق الذات.

ثانيًا: دينامية التحضّر وتغيّر عملية الزواج

يقول عاطف عطيه "يحاول المتحد الاجتماعي أن يجد لنفسه طريقًا يؤمن تملكه ويستجيب لنمط حياته ولنزوعه الشخصي الاجتماعي، الذي يتخذ من علاقات الزواج كما من غيره من أنماط السلوك الاجتماعي، وسيلة هذا النزوع، وللتعبير عنه في الوقت ذاته" (عطيه عاطف، 2003، ص: 425). انطلاقًا من التغيّرات والتحوّلات الاجتماعية والثقافية التي أصابت المجتمع اللبناني، وكذلك العائلات الجبليّة كجزء من هذا المجتمع، نسل: هل أصبح الفرد يعبر عن اختياراته وعلاقاته في ضوء هذا المخزون الثقافي والمتجدّد عبر الزمان والمكان وفق ما يتعرّض له المجتمع من تجارب وتغيّرات مختلفة في حياته؟ وهل باتت "الأنا" هي المسيطرة وفق الرغبات الذاتية بشكل أساسي؟ فمن هذا المنطلق، نطرح على أنفسنا التساؤلات الآتية: كيف تتمّ عملية الاختيار، وما هي اعتباراته، ومجالاته؟

خاصية الأسلوب الاختياري في المدينة

جدول (5): أسلوب اختيار الزواج لأفراد العينة

النسبة	التكرار	أسلوب الاختيار
95.6 %	239	شخصي
4.4 %	11	مرتب - حرّ
100.0 %	250	المجموع

يتضح من خلال الجدول أنّ أسلوب الاختيار الشخصي تصدر النسبة الأعلى 95.6% لأفراد العينة، وهذا الاختيار الشخصي بالنسبة إلى الزوج هو أمر لا بدّ منه لأنّه قائم على الإستقلالية الماليّة والاعتماد على النفس، فالعامل الداخلي الاقتصادي نتج عنه تغيّر علاقة الإنسان بالبيئة والأرض الأمر الذي أدى إلى تغيّر في علاقته بأقاربه في العائلة، بحيث أصبح الشاب أكثر قدرة على تحديد أولويّاته في اختيار الزوجة في حال تحقيق الحد الأدنى من الإمكانيات الاقتصادية والاستقلالية التي تجعله مهيبًا للزواج، وهذه الإمكانيات المتحققة جاءت من خلال عمله وجهده الذاتي، بحيث له الحق بالاختيار الشخصي ولعائلته القبول أو الرفض من دون أن يكون لها تأثير في تعطيل الزواج. وأيضًا لعامل تراجع سلطة الأهل التي خفّت وتيرتها وسلطتها في القرارات الأسريّة. وهنا

نستحضر "النظرية الماركسيّة" في تفسيرها للتغيّر الاجتماعي من اعتبار أنّ العامل الاقتصادي هو الموجه للحياة الاجتماعيّة. ومعنى ذلك أنّ المجتمع يتأسس على أساس اقتصادي يكمن في علاقات الإنتاج وأنماطه السائدة في كل مرحلة تاريخيّة. وفي هذا المضمار، يقول "كارل ماركس (Karl Marx)": "إنّ شكل الإنتاج في الحياة الماديّة هو الذي يبيّن بالصفة العامّة لعمليات الحياة الاجتماعيّة والسياسيّة والروحيّة، ومن ثمة فإنّ التغيّر الاجتماعي يحدث بفعل تغيّر في التركيب المادي والاقتصادي للمجتمع" (ماركس كارل، 1984، ص:63).

وأما بالنسبة إلى الزوجة فأسلوب الاختيار الشخصي عائد إلى درجة الحرّية التي أصبحت تتمتع بها المرأة من جهة، والذي عزّزه ارتفاع المستوى التعليمي لديها كما هو واضح في جدول رقم (2) من جهة ثانية، ودخولها ميدان العمل حيث أصبح أفراد هذه الفئة مؤهلين لاختيار شركائهم بأنفسهم، وتجدر الإشارة إلى أنّه خلال تطبيقنا تقنيّة المقابلة مع المبحوثين الذين قالوا إنّ أسلوب اختيارهم فردي أو شخصي، أضافوا في إجاباتهم (مع رضی الوالدين)، أي البقاء على أسرة التوجيه. ويدخل في هذا الأسلوب نسبة 3.3% من إجمالي النسبة (95.6%) العائد إلى أسلوب "الخطيئة" تمّ تحديده لمعرفة الدوافع والأسباب. وبحسب ما أفدنا به أثناء تطبيق الاستمارة، كان الحبّ هو الدافع في جميع الحالات، والأسباب تتوّعت ومنها: (حالة لاختلاف في الدّين بين الزوجين، الزوج مسلم والزوجة مسيحيّة، ولم تتمّ الصلحة بينهما وقت تطبيقنا للاستمارة مع الزوج، وثلاث حالات لتدنيّ الوضع المادي، وحالة بسبب النّسب والخلافات العائليّة بين عائلتي الزوج والزوجة، وسرعان ما تمّت الصلحة بينهم بحسب ما أفدنا). ومن ثمّ نسبة 4.4% للأسلوب المرتبّ – الحرّ، الذي كان بأكمله عند الزوجات، وكان تدخّل الأهل بشكل تحفيزي وتشجيعي، ليتبيّن لنا لاحقاً أنّ حالات الزواج عند هؤلاء الزوجات كانت زواجاً قريباً من خلال المقابلة.

ما يمكن قوله إنّ الاختيار الشخصي هو القائم عند أفراد العيّنة، فأصبح الفرد يختار الطرف الآخر الذي يلائمه ويكّن له الإعجاب والمودة، وانحسر دور الأهل ليصبح استشارياً. وفي هذا الصدد تقول سامية ساعاتي: "في بعض المجتمعات لا يكون هناك تدخّل بالمعنى المفهوم، بل يكون ذلك التدخّل صورياً بمعنى أنّ رأي الأهل أو الوالدين يكون استشارياً فقط وليس من المهمّ التقيد به" (الساعاتي سامية، 1999، ص:65).

ومن أسباب سيطرة هذا الأسلوب في الاختيار، التغيّرات المعاصرة التي طرأت على كلّ المجتمعات، فطالت حياة الجماعة وظهرت الأسرة النوويّة وتراجعت معها سلطة الوالدين، وتقلّصت وظائفها، وبروز شخصيّة الفرد ككائن بعيد عن الجماعة، ولكن على صلة بأسرة التوجيه. إضافةً إلى الوضع الاجتماعي الجديد للمرأة على وجه الخصوص.

فالتغيّرات الاجتماعيّة أدّت دوراً مهمّاً لمصلحة الفرد من خلال إضعاف دور الأهل في مسألة الزواج وترك الأولويّة للفرد بأن يتزوَّج بمن يريد. وبهذا المعنى تكون سلطة الاختيار في يد الفرد وحده، فهو المسؤول عن نجاحه أو فشله من دون التفكير طويلاً في موقف المجتمع المحليّ أو ظروف المجتمع الذي يعيش فيه. وبنات الخصوصيّة الفرديّة هي سيّدة الموقف. و"الفرديّة هي سلوك لدى الشخصيّة، يبرز اهتماماً خاصّاً للقيم والأفكار التي تشير إلى مظاهر العزلة والميل إلى تمجيد سلوك الأفراد الذين يظهرون في

صورة تفتقر إلى مشاعر الولاء والانتماء إلى الجماعة" (حجازي سمير، 2005، ص: 233). وهذا يعني أنّ الفردانية تؤكد ما هو خاصّ وشخصي ومتفرد، إذ نجد في النهاية أنّ الفرد وفقاً لهذا المفهوم كائن إنساني يمتلك وحدته الداخلية ويؤدي وظيفته كنسقٍ ونظام متكامل ويمتلك استقلالية خاصة في دائرة الوسط الذي ينتمي إليه. وأصبحت قضية الحريات الشخصية وخاصة الحرية في الاختيار عند الزواج من المبادئ المنطلق منها في معاملة الأفراد بعضهم لبعض بمن فيهم أفراد الأسرة. لنقول إنّ عملية الاختيار في الزواج تنحصر بصاحب الرغبة في الزواج دون تدخل الأهل، والتي هي ميزة أهل المدينة.

تعدد وتوسّع مكان الالتقاء

إنّ مدة إقامة الفرد بالمدينة كفيلة بأنّ تغيره، لأنّ الفرد يكتسب حينها أسلوباً جديداً في التفكير.

جدول رقم (6): مكان التعارف بين الزوجين قبل الزواج

النسبة المئوية	التكرار	المكان
22.0%	55	جيرة / محيط سكن
18.8%	47	أقارب / من عائلات البلدة
10.8%	27	زملاء عمل
10.4%	26	أماكن ترفيهية
10.0%	25	غير ذلك
10.0%	25	مناسبات اجتماعية
8.8%	22	أصدقاء مشتركون
8.4%	21	زملاء الدراسة
0.8%	2	أعمال تطوعية
100%	250	المجموع

يهتم هذا الجدول بمجال أو مكان التعارف لعينة الدراسة، التي تعددت فيه المجالات على الشكل الآتي: تصدر مكان الجيرة والسكن نسبة 22.0%، وذلك بطبيعة حال سكن أغلبية أفراد العينة. ومن ثم نسبة 18.8% أقارب/عائلات البلدة، وذلك راجع إلى أنّ أغلبية أفراد العينة تتردد إلى البلديتين في موسم الصيف وبحكم القرابة، ما يسمح بالالتقاء والتعارف بين أفراد العائلات، ونسبة 10.8% لزملاء العمل ونسبة 10.4% للأماكن الترفيهية (نوادٍ، وسواها)، ونسبة 10.0% لغير ذلك وقد تضمنت مشاركة في نشاط خدماتي، وغير ذلك من الوسائل الاتصالية (Face book, Whatsup)، إذ فتحت هذه الفئات مجالات للتعارف بين الجنسين قبل الزواج. ومن ثم نسبة 10.0% لمكان المناسبات الاجتماعية (حفلات أعياد ميلاد، أفراح وسواها)، ونسبة 8.8% للتعارف من خلال أصدقاء مشتركين، ونسبة 8.4% لمكان الدراسة وتحديداً الجامعة، وذلك لأن مستوى التعليم ودرجة الثقافة يجعلان الأفراد أقرب إلى بعضهم البعض، وأن المستوى التعليمي الأعلى كان عند المستوى الجامعي للأفراد كما تبين معنا في الجدول رقم (2). ومن ثم 4.0% لمكان العمل، وتفسيرهم لذلك أنّ زميل العمل هو الأقرب والأفضل بحكم وجودهما معاً، ونسبة 0.8% لمجال أعمال تطوعية (الصليب الأحمر).

وإذا دققنا في تلك النسب المئوية والمعطيات التي أفادنا بها أفراد العينة نستطيع القول إنّ الوسط الحضري عرف وتيرة متسارعة من التغيرات أثرت على عقلية الأفراد ونمط معيشتهم، فأصبح الأفراد أكثر ليونة في معاملاتهم وخاصةً مع النساء. ويظهر ذلك من خلال سماح العديد من الآباء لبناتهم بمزاولة التدريس والعمل، الأمر الذي ساهم في احتكاك الشاب والفتاة في الدراسة والعمل، وبالتالي أصبحت المرأة حرة في تقرير مصيرها وخاصةً فيما يتعلق بالزواج، ولم يعد زواجها محدوداً بالدائرة القرابية بحيث اتسعت دائرة التعارف ومجالات النقاء الجنسين. فالوسط الحضري بمختلف تغيراته، التي لا تُعد ولا تحصى، أثرت بشكل خاص على وضعيّة المرأة ومكانتها، إلى جانب ما أفرزته التكنولوجيا الحديثة من وسائل التواصل والاتصال التي هي وسائل عصريّة تساعد في عملية التعارف واختيار الزوج أو الزوجة وتؤثر في تغيير عقليات الشباب.

وهكذا فإنّ مكان الالتقاء بين الزوجين تعدد وتوسّع إلى حدّ كبير.

اعتبارات الاختيار الفردية

بعد التعرف على كيفية اختيار الزواج، لا بدّ من تحديد الاعتبارات التي يتمّ وفقها الاختيار عندما يكون الاختيار شخصي وقد طلب من المبحوثين تحديد العناصر الأكثر أهميّة لديهم، والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (7): اعتبارات الاختيار عند الزواج لأفراد العينة

النسبة المئوية	التكرار	اعتبارات الاختيار
65.6%	164	حبّ

إعجاب	62	24.8%
الصلة القرابية والعائليّة	10	4.0%
جمال	9	3.6%
مكانة اجتماعيّة واقتصادية	5	2.0%
المجموع	250	100.0%

يبين هذا الجدول اعتبارات الزواج، وقد احتلّ اعتبار الحبّ المرتبة الأولى من سلسلة الاعتبارات المدرجة في اختيار الزواج في الجيل الثالث بنسبة 65.6%، ويُعرف الحبّ "على أنه إحساس قويّ يشعر به المرء تجاه شخص ما، الأمر الذي يجعله ينجذب له عاطفيًا بشدّة ويتأثر به، فيرغب في مشاركته جميع لحظات حياته والبقاء معه، وترادفه العديد من المصطلحات العميقة، كالعشق والاعتزاز بالحبّيب، والرغبة القويّة بالعناية به، ويكون مصدرًا للشغف والسعادة" (Lisa J. Cohen 2020:p;67).

يليه اعتبار الإعجاب بنسبة 24.8%، ويرى أفراد العينة بهذين الاعتبارين كما صرّحوا، الطريق الوحيد لتحقيق التفاهم والاحترام وتقبّل الآخر بكلّ سلبياته وإيجابياته قبل الزواج. وأيضًا لهذين الاعتبارين دلالتان: الأولى تتمثّل في الأهميّة القيمية التي يعطيها الأفراد لمشاعر الحبّ كركيزة للرابط الزوجي، والثانية تتمثّل في الرغبة الفردية قبل تحقيق الرغبة العائليّة في مسألة الاختيار. ثمّ نسبة 4.0% لاعتبار الصلة القرابية والعائليّة، هي نسب تعبر عن تغيير النظرة للزواج القرابي، والعائدة بحسب ما صرّح البعض إلى أنّ الأقارب أقرب إلى جهة التشابه في العادات ومعظم الأفكار، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على أنّ المقبلين على الزواج عند منحهم حريّة الاختيار قد يتوجّهون إلى الزواج القرابي من محض إرادتهم، مقتنعين بذلك دون ضغط الأهل. ونسبة 3.6% لاعتبار الجمال الذي بدأ يأخذ نصيبًا في عمليّة الاختيار مع هذا الجيل، والمتمثّل عند الشاب الذي يهتمّ بالصفات الخارجيّة على عكس الأنثى التي لا تهتمّ بالجمال وتعتبره زائلًا عبر الزمن كما صرّح، وتساوى اعتبار المكانة الاجتماعيّة والمستوى الاقتصادي بنسبة 2.0%. هذان الاعتباران يسجّلان النسبة الأقل، ونلاحظ أنّ الأزواج (الزوج والزوجة) لم يعطوا الأهميّة للاتّجاهات الاستهلاكيّة والاجتماعيّة.

ما يمكن قوله، إنّ الأساس الأكثر اعتمادًا عند اختيار (زوج أو زوجة) لدى المقبلين على الزواج هو الميل العاطفي، إذ يحصل الإعجاب وتبادل مشاعر الودّ بين الشاب والشابّة المقبلين على الزواج، فالميل العاطفي أقوى من عادات الأسرة ورغباتها، وهذا ما يؤكد الاختيار الحرّ- الشخصي في الجدول رقم (5)، وهذا راجع إلى الرغبة الشخصية وسيطرة "الأنثى" في الاعتبار. وبالتالي أصبح الفرد يختار بحسب ما يناسبه من حيث المستوى التعليمي أو الثقافي، والتوافق العمري والمهني والمزاجي، وابتعدت هذه الدوافع بشكل ملحوظ عن الصلة القرابية وأصبحت تحت شعار الحب والإعجاب.

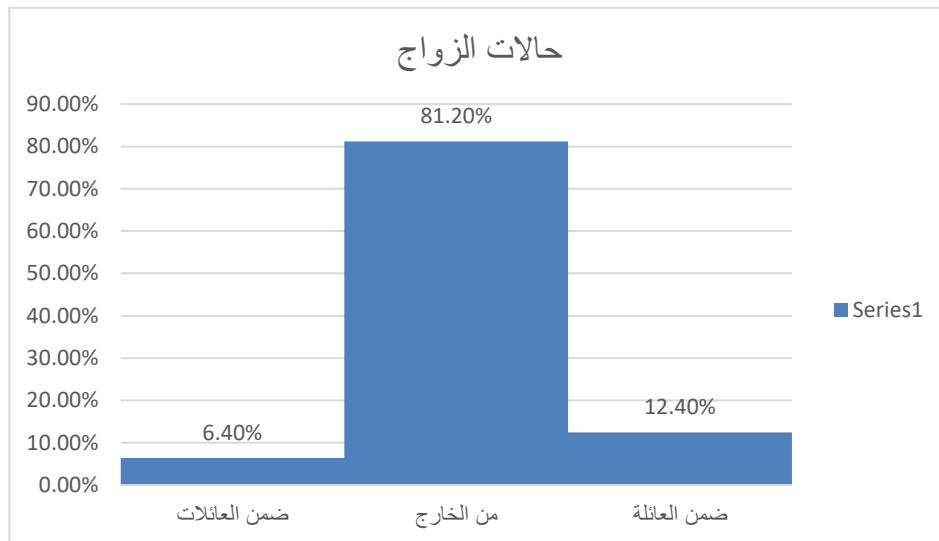
إتجاهات حالات الزواج

إنّ الزواج الخارجي سمة من سمات الوسط الحضري، وإذا تكرر فقد يكون مؤشراً على إيجابيته والرغبة في استمراره، وهذا ما نبيته في الجدول للكشف عن حالات الزوج أو الزوجة القاطن(ة) في الوسط الحضري.

جدول (8): حالات الزواج لأفراد العينة

حالات الزواج	التكرار	النسبة
من الخارج	203	81.2%
من العائلة	31	12.4%
من عائلات البلديتين	16	6.4%
المجموع	250	100.0%

رسم بياني رقم (1) يوضح حالات الزواج لافراد العينة



يظهر هذا الجدول تصدّر حالات الزواج من الخارج لأكثر من نصف العيّنة بنسبة 81.2% من إجمالي حالات الزواج، إذ نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين أجابوا بأنّ المظهر الذي تجسّد فيه التأثير الواضح للوسط الحضري في الزواج الخارجي هو التأثير في أسلوب الاختيار الشخصي المتّبع كما جاء في الجدول رقم (4)، وارتفاع المستوى التعليمي كما جاء في الجدول رقم (2) الذي هو أحد العوامل المهمّة والمساهمة في هذا النمط من الزواج. وقد تبين من خلال الإضافات التي جاء بها بعض المبحوثين خلال المقابلة أنّه كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد كلما اتّسعت طموحاته ورغباته ومنها إيجاد الزوج المناسب الذي يلائمه بحيث يكون متكافئاً معه (ها) في درجة الوعي وطريقة التفكير... الخ، وقد يكون النموذج الذي يرغب فيه الفرد يتعدّى ما يجده أمامه في الدائرة القريبية أو في العائلة، إلى جانب ضعف الامتثال للعادات والتقاليد، إذ إنّ منظومة القيم المستمدّة من تراث المجتمع المتمثّل في العادات والتقاليد تُعدّ موجهة لسلوك الفردي والجماعي وهي الضابطة له. وحين يقلّ اعتبار ذلك تفقد تأثيرها في الأفراد وذلك بتعويضها بقيم مغايرة قد تناقضها.

ومن خلال سجلات النفوس تبين معنا تعدّد جهات المصاهرة لطرقي أهل الزوج والزوجة معاً، فغلبة زواج أفراد العيّنة من شيعة الساحل أي السكان الأصليين في الضاحية، ومع أهل الجنوب، ومقارنة مع أهل بعلبك، والأقلية من منطقة بيروت. ومن ثمّ نسبة 12.4% للزواج من العائلة، ونسبة 6.4% لحالات الزواج ضمن عائلات الدراسة. وللاشارة أنّ هاتان لحالتان للزواج (من العائلة ومن عائلات البلديتين) يمكن إدراجهما معاً تحت حالات الزواج الداخلي، ولكن فصلنا بينهما لتحديد مدى وجود الزواج القريبي.

ما يمكن ملاحظته أنّ الوسط الحضري كان له التأثير الواضح في تراجع الزواج القريبي مقابل ارتفاع الزواج الخارجي، وذلك لأنّ الوسط الحضري عرف تغيّرات مختلفة في جميع الميادين، وأثر ذلك على الزواج من إجراءاته واتجاهاته من ناحية ازدياد فرص النقاء الجنسين الذي ساهم بشكل كبير في تغيير عملية الزواج وخاصّة مع ازدياد خروج المرأة للعمل أو الدراسة، والاختلاط والاحتكاك الذي وقع بين الجنسين غير العديد من الممارسات التقليدية الخاصة بالزواج، كذلك التغيّرات التي طالت البناء الأسري والعلاقات العائلية وانعكس ذلك على الزواج. وبالتالي فإنّ دائرة الاختيار للمرأة وللرجل – على حدّ سواء – تتسع، ما يوضح خصائص الأسلوب الحضري الذي له التأثير الجليّ في إعادة توجيه الزواج بشكل عام وزواج الأقارب بشكل خاص. وفي هذا السياق، تقول الدكتورة فوزية دياب: "بدأ الزواج يتغيّر تجاه الزواج الخارجي ويستساغ أكثر من ذي قبل، وبخاصة عند الأفراد الذين بدأوا يعملون لمصلحتهم الفردية، ويغلبونها على مصلحة القرابة وعلى علاقات القرابة، وهؤلاء عادةً من الأفراد الذين استقلّوا اقتصادياً عن أسرهم، أو تحرّروا في تفكيرهم، وتصرفاتهم أو تعدّدت علاقاتهم، وكثرت اتصالاتهم بالغرباء عن طريق اتصالاتهم بالمدينة، وقد نشأ هذا التغيّر في تفكيرهم وأسلوب حياتهم" (دياب فوزية، 1999، ص: 253).

جدول (9): تحديد درجة القرابة بين الزوجين

النسبة المئوية	التكرار	تحديد الجهة القرابية
8.8 %	22	ابن/ابنة عم
4.4 %	11	قرابة بعيدة للأب
2.4 %	6	قرابة بعيدة للأم
2.0 %	5	ابن/ابنة خالة
1.2 %	3	ابن/ابنة خال
18.8 %	47	المجموع
81.2 %	203	System Missing
100.0 %	250	المجموع

من خلال قراءتنا لإجمالي نسبة تحديد القرابة بين الزوجين التي بلغت (18.8%) من إجمالي عدد حالات الزواج، يتبين أن الزواج القرابي بشكل عام ما زال موجوداً ولو بنسبة منخفضة، مقارنة مع حالات الزواج الخارجي أي عدم وجود قرابة بين الزوجين التي احتلت نسبة 81.2%، وهذا عائد إلى خصوصية لافئة تتميز بها غالبية عائلات الدراسة وهي وجودهم في البلدة خلال موسم الاصطياف.

ولكن في تحديدنا لجهة القرابة، نلاحظ أن زواج القرابة من جهة الأب وتحديدًا ابن العم يتصدر الفئات القرابية الأخرى بنسبة 8.8 % من إجمالي النسبة (18.8%). يليه نسبة 4.4 % للقرابة البعيدة من جهة الأب، و 2.4 % للقرابة البعيدة من جهة الأم، ومن ثم 2.0 % للقرابة من جهة الخالة، و 1.2 % للقرابة من جهة ابن(ة) الخال. وقد أكد المبحوثين (الأزواج والزوجات)، أن الزواج القرابي ممارس بين بعض أقاربهم المباشرين وغير المباشرين، لكنهم لا يعتبرونه عادة معمولاً بها وإنما مجرد مصادفة على حدّ تعبير البعض منهم، ولا يصل الأمر إلى درجة اعتباره تقليدًا أو عادة اجتماعية متداولة في الوسط الأسري.

هذه النسب تدلّ على أنّ الزواج القرابي حاضر إلى حدّ ما، بمعزل عن تدخّل الأهل، وأنّه نابع من الرغبة واختيار الشخصي للفرد. وقد أكّد بعض المبحوثين أنّهم متزوّجون بنساء متعلّقات منقّعات وهنّ من الأقارب. فالقربة لديهم لا علاقة لها بقبولهم للزواج أو رفضهم له حسب تصريحاتهم.

جدول (10): مدى تفضيل المبحوثين للزواج الداخلي

النسبة المئويّة	التكرار	الإجابة
% 68.8	172	نعم
% 31.2	78	لا
100.0%	250	المجموع

يظهر هذا الجدول أنّ أغلبية أفراد العيّنة هم مع زواج الأقارب بنسبة 68.7%، مقابل نسبة 31.3% ضدّ فكرة الزواج من الأقارب، وذلك للأسباب التالية في الجدولين الآتيين.

جدول (11): الأسباب التي تجعل المبحوثين ضدّ الزواج الداخلي

النسبة المئويّة	التكرار	الأسباب
% 16.4	41	تغيّر اجتماعي عائلي جديد
% 11.6	29	تجنّبًا للمشاكل العائليّة
%3.2	8	لتفادي الأمراض الوراثية
% 31.2	78	المجموع
% 68.8	172	System Missing
%100.0	250	المجموع

يكشف هذا الجدول عن الاسباب التي تجعل المبحوثين ضد الزواج الداخلي، فمن بين الأسباب الرئيسيّة التي دفعت على إقبال الأفراد على الزواج الخارجي والتخلّي عن الزواج القرابي أولاً هو التغيّر الاجتماعي الجديد بنسبة 16.4%، فهم يفضّلون

زوجة أو زوجاً غريب (ة) من عائلة أخرى. وأشارت هذه الفئة من المبحوثين إلى عدّة عوامل تخصّ نمط المعيشة المميّز للوسط الحضري والذي يلزم الأفراد بتبني سلوكيات حضريّة وعقليّة تلائم المجتمع المدني وقيماً جديدة يتصرّفون وفقها، وهذه العمليّة تدخل ضمن إطار التنشئة الاجتماعية الخاصة بالوسط الحضري. فنمط المعيشة في المدينة يعطي للفرد شخصية مغايرة توجّه رغباته وميوله فينجرف مع التيّار الحضري الجديد يمتاز بثقافة مختلفة عن الوسط القرابي. والبعض توجّهوا إلى عوامل نفسيّة والنفور العاطفي وخاصّةً من نشأوا معاً منذ الطفولة، إذ إنّ والبعض يعتبر ابنة عمّه أو ابن عمها بمثابة أخ أو أخت، فهذه الشريحة قدّمت تفسيرات نفسيّة بسلوكيّة للأفراد وابتعدت عن التغيّرات المجتمعيّة للوسط الحضري وآثاره على الزواج القرابي. وهذا ما أكده وستر مارك من خلال قوله: "إنّ الأشخاص الذين نشأوا معاً منذ الطفولة وتربط بينهم صلة قرابة، هذه التنشئة تولّد لهم الاشمئزاز من العلاقات الجنسيّة والنفور العاطفي بين بعضهم البعض" (وافي عبد الواحد علي، 1977، ص:56).

ومن ثمّ نسبة 11.6% تجنّباً للمشاكل العائليّة التي تحصل وتعدّ الحياة الزوجيّة، كما صرّح أحد المبحوثين (الزوج) أنّه إذا وقع شجار عادي مع زوجته لأشياء بسيطة وتافهة، تكبر المشكلة ويحاول أهل الزوجة التّدخل وتذكيري بأنّها من دمي ولحمي وتستحقّ العناية أكثر، ومن جهة أخرى يتدخّل أهل الزوج أيضاً، وهكذا ففي نظر هؤلاء الأفراد المشاكل العائليّة هي السبب في عزوف الشباب عن الزواج بين الأقارب لتفادي الصراعات.

وأخيراً نسبة 3.2% لتفادي الأمراض الوراثيّة. إنّ الأفراد على علم بالمخاطر الوراثيّة الناجمة عن الزواج القرابي وخاصّةً الأسر التي عرف أبناؤها الأمراض الناجمة عن هذا الزواج، وذلك بفضل التقدّم التكنولوجي في الوسط الحضري والتقدّم والتطور العلمي الذي شهدته الرعاية الصحيّة وأصبح للأفراد اطلاع – متباين الدرجات – عن الأمراض وأعراضها، لا سيّما الأمراض الوراثيّة وكيفيّة كشفها ومحاولة التقليل من احتمال وقوعها إلى غير ذلك من القضايا الصحيّة التي يأخذها الفرد الاعتبار في حياته وخاصّةً عند تفكيره بتكوين أسرة. فالفحص الطبّي مثلاً أصبح في الوسط الحضري من الضروريّات التي على الزوجين القيام بها قبل الزواج، وذلك لما أثبتته الطبّ الحديث من المخاطر الوراثيّة السليبيّة على الأبناء، وبهذا فإنّ العامل الصحيّ عامل جدّاً مهمّ في التحكّم بظاهرة تراجع الزواج القرابي.

جدول (12): الأسباب التي تجعل المبحوثين مع الزواج الداخلي

النسبة المئويّة	التكرار	الأسباب
54.4%	136	الإعجاب والتفاهم
6.4%	16	البقاء ضمن الأهل
4.8%	12	المعرفة السابقة بين الأسرتين

3.2%	8	القريب أحسن من الغريب
68.8%	172	المجموع
31.2%	78	System Missing
100.0%	250	المجموع

يوضح هذا الجدول أنّ نسبة 68.8% من أفراد العيّنة هم مع زواج الأقارب من إجمالي النسبة، وذلك للأسباب أو الاعتبارات

الآتية: فقد تصدّر سبب الاعجاب والتفاهم بنسبة 54.4%، الأمر هنا بدافع شخصي غير متعلّق بالارتباطات وعادات الأسرة ولا برغبات الأهل حسب ما جاء به المبحوثون. ومن ثمّ نسبة 6.4% لاعتبار البقاء ضمن الأهل، وقد مثل هذا العامل أو السبب مصدر أمان واطمئنان، والذي طغى عند أجوبة الزوجات بحسب ما صرّحن به، و 4.8% لاعتبار المعرفة الجيدة بين الأسرتين الذي يساهم في توطيد العلاقات أكثر بين الطرفين بحسب رأي الأزواج، ونسبة 3.2% للقريب أحسن من الغريب.

نستنتج أنّ الزواج من الأقارب غير مستبعد، وأنّ وجد فهو ليس بعادة متداولة ومعمولاً بها في أسرهِ عيّنة الجيل الثالث، وإنّما ترتبطه وتحدّده مؤشرات الاعجاب والتفاهم.

جدول (13): ديانة الزوجين

النسبة	التكرار	الديانة والمذهب
91.6%	229	مسلم (ة) شيعي (ة)
4.8%	12	مسلم (ة) سني (ة)
3.6%	9	مسيحي (ة)
100%	250	المجموع

إنّ اتّجاه الزواج إلى الخارج عند أفراد العيّنة، كما تبين معنا في الجدول رقم (9)، يضعنا في تساؤل عن ديانة الزوجين، إذ إنّ ديانة أغلبية الزوجين هي من ديانة الزوج نفسها (مسلمة شيعيّة) بنسبة 91.6%، حيث أنّ تأثير التعاليم والقواعد الدينيّة تؤثر على اختيار الفرد في الزواج.

هذه النسبة الكبيرة تتماشى مع "نظرية التجانس في الدين" تذهب إلى أن الاختيار في الزواج يرتكز في المحل الأول على أساس من التشابه والتجانس في الخصائص الاجتماعية العامة ومنها الدين (الخولي سناء، 2008، ص:149).

أما بالنسبة إلى المذهب السنّي فقد سجّل نسبة 4.8 % العائد إلى الزوجات، ومن ثمّ نسبة 3.6 % العائد للديانة المسيحية وهي أيضًا لزوجات الأفراد (كزواج أحد الأفراد بأجنبية مسيحية لكونه كان في الاغتراب).

هذا التنوع في الدين والمذهب عائد إلى الاختلاط في مكان العمل (كحالة زواج بأجنبية مسيحية لكون الزوج كان يعمل في الاغتراب) ومكان الدراسة وغيرها من أماكن الالتقاء، كما أوضحنا في الجدول رقم (7)، كل هذا يدل على أن التغيرات الاجتماعية أدت دورًا مهمًا لمصلحة الفرد من خلال إضعاف دور المجموعة في مسألة الزواج وترك الأولوية للفرد بأن يتزوج بمن يريد. فإذا أراد أن يتزوج من خارج عائلته أو عقيدته الدينية أو طبقة الاجتماعية فهذا شأنه.

توزع السلطة والأدوار بين الزوجين في الأسرة الحضرية

ساهم انتشار نمط الأسرة النووية، وتحسين المستوى التعليمي للمرأة وازدياد مشاركتها في سوق العمل ومساهمتها في رفع المستوى الاقتصادي للأسرة في اكتسابها مزيدًا من الاستقلالية، ما مهّد لمشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية. ويشير تقرير صادر عن الأمم المتحدة حول الشراكة في الأسرة العربية إلى ميل الزوجين للمزيد من الشراكة في اتخاذ القرارات والتواصل والحوار والأعمال المنزلية، مع التأكيد على نسبة هذه التغيرات وارتباطها بمتغيرات الخلفية الحضرية والثقافية والتعليمية (سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، 2001).

العلاقة بين الزوج والزوجة

تقوم العلاقات الزوجية على تلبية الحاجات عاطفية واجتماعية، وبقدر ما يعمل كل طرف في على إشباع الطرف الثاني عاطفيًا وتحقيق حاجاته وتوقعاته الأسرية والاجتماعية من الطرف الثاني، بقدر ما يشع جوّ من الوئام الأسري.

جدول (14): مستوى التواصل والحوار، والانسجام العاطفي بين الزوجين

الانسجام العاطفي		التواصل والحوار		طبيعة المستوى
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
88.0%	220	87.2%	218	موجود بشكل قوي

موجود إلى حد ما	25	10.0%	24	9.6%
غير موجود	7	2.8%	6	2.4%
المجموع	250	100.0%	250	100.0%

يظهر هذا الجدول مستوى التواصل والحوار والانسجام العاطفي، عند أفراد العينة، والذي يظهر في علاقة توافقية بين المستويين من حيث النسب وبين الجنسين، وقد طغى عليها مستوى "موجود بشكل قوي" ما بين (87.2% و 88.0%)، أي أكثر من نصف العينة لديها انسجام وتواصل، وهذا عائد إلى فترة التعارف قبل الخطبة لأن أغلبية المتزوجين يتعرفون على بعضهم ويتم الاعجاب والتفاهم كخطوة أولى ومن ثم يقدمون على الخطبة والزواج، وثم لفئة "موجود إلى حد ما" بنسبة ما بين (10.0% و 9.6%)، وأخيراً لفئة "غير موجود" تكاد النسبة لا تذكر وتساوت بين المستويين بشكل قريب جداً عند نسبة 2.8% لمستوى التواصل والحوار ونسبة 2.4% لمستوى الانسجام العاطفي.

توضح هذه النسب أولاً أن التفاهم والحوار قائم عند أغلبية أفراد العينة، العائد إلى الاختيار الحرّ وعملية التعارف عند الزوجين، وارتفاع مستوى التحصيل العلمي – الثقافي والمستوى الاقتصادي كما ظهر لنا سابقاً عند الزوجين، وهذا الواقع الجديد، وخاصةً عند المرأة، جعل الجلسات الحوارية والنقاشية غالباً ما يسودها السلام والاستقرار. وكقاعدة كلما ارتفع هذان المستويان زاد تسامح الرجل وأصبح أكثر اقتراحاً وتفهماً للعلاقات الإنسانية التي ترتبط الوحدة الأسرية الصغيرة (الخولي سناء، 1977، ص: 356).

ثانياً: توضح هذه النسب على المستوى العاطفي أنها جيدة، وذلك أن المرأة أصبحت أكثر جرأة على الخوض في نقاشات كافة، ومنها الأمور العاطفية، فبعد أن الساحة الزوجية ميداناً لفروسية الرجل وحده، بل أصبحت المرأة تجاهر بطلب حقها في هذا الميدان (حطب زهير، 1980، ص: 47).

هذه العوامل مجتمعة تدلّ على المظهر الجديد من "الكوبلات" الذي لا بدّ أن يقابل بتغيّر طبيعة العلاقة الزوجية، التي باتت أكثر انسجاماً وتقارباً وتفاهماً.

جدول (15): من يتخذ القرارات بين الزوجين داخل الأسرة

جهة القرارات	المسموح والممنوع عند الأولاد	ميزانية الأسرة	العلاقات الاجتماعية
الزواج التكرار	19	56	86
النسبة	7.6%	22.4%	34.4%

8	6	69	الزوجة التكرار
%3.2	%2.4	%27.6	النسبة
156	188	162	الاثنان معًا التكرار
%62.4	%75.2	%64.8	النسبة
250	250	250	المجموع التكرار
%100.0	%100.0	%100.0	النسبة

يبين هذا الجدول توزع سلطة القرار في الشؤون الأسرية بين الزوجين على ثلاثة أصعدة: على صعيد المسموح والممنوع عند الأولاد: احتل الزوج منفردًا نسبة 7.6%، والزوجة منفردة نسبة 27.6%، والاثنان معًا 64.8%.

على صعيد ميزانية الأسرة: احتل الزوج منفردًا نسبة 22.4%، والزوجة منفردة 2.4%، والاثنان معًا 75.2%. أما على صعيد العلاقات الاجتماعية من زيارات عائلية ومناسبات (أفراح وأتراح وغيرها)، فقد احتل الزوج منفردًا 34.4%، والزوجة منفردة 3.2%، والاثنان معًا 62.4%.

ما يمكن قوله عن سلطة القرارات بين الزوجين من خلال الأربعة الثلاثة، أن هناك سيطرة مشتركة بين الزوجين في القرارات الداخلية والخارجية للأسرة، فالرجل اليوم أضحي أكثر تجاوبًا مع المرأة، يسمح بالنقاش، ويدير المنزل على أساس الشراكة لا التفرد. وحتى كادت تستقل الزوجة بإتخاذ بعض القرارات في الأسرة. وقد أدى تبدل مكانة المرأة، في ضوء الخبرة الاجتماعية الجديدة التي اكتسبتها في ميداني العلم والعمل وشعورها بالاستقلالية وامتلاك حرية القرار إلى التحرر من القيود الأسرية والاجتماعية، فأضحت أكثر قدرة وجرأة على الخوض في كثير من الموضوعات الاجتماعية المختلفة، وإبداء الرأي فيها على قدم المساواة مع زوجها. وهكذا مع تعلم المرأة وعملها (وإن في نسب متفاوتة بين المجالات)، تكون قد أزيلت من أمامها عقبات كثيرة، وتغيرت على أثرها النظرة المجتمعية التي تعدها مجرد تابع في العلاقة الزوجية، إلى شريك له كلمة نافذة في الأسرة، وقد بينت الإحصاءات أن 60% من الرجال يقرّون بأن المرأة مساوية للرجل تمامًا في جميع المجالات (حظ زهير، 2005، ص: 55). وذلك مع بدء ارتفاع ونيرة المطالبة بحقوق المرأة في المؤتمرات، من الحركات النسائية والهيئات الدولية والإقليمية، وبروز مفهوم الجندر "أي النوع الاجتماعي، ويقصد به تحديد الأدوار الاجتماعية للجنسين والذي يتم حسب منظومة المجتمع الثقافية والاجتماعية والسياسية في حقبة زمنية محددة، أي أن الفروقات التي تحدّد بين كل من الرجل والمرأة تنقسم إلى فروقات بيولوجية، والكثير منها لها أصل اجتماعي ثقافي، وبالتالي يمكن أن تختلف من مجتمع لآخر وتتغير في كل حقبة تاريخية" (أبو بكر، شكري، 2002، ص: 101). وتداوله من خلال الندوات والمحاضرات

الجامعية، وإظهار المرأة بصورة جديدة في المسلسلات التلفزيونية والأفلام التي تقدمها على أنها أم موظفة أو مديرة أو غير ذلك من الصور الجديدة.

إذًا هناك تغير في المنظومة العلائقية "والتي هي مجموعة من الكيانات المنتظمة المادية والمعنوية، التي تسعى إلى تحقيق هدف مشترك، متأثرة بالبيئة المحيطة ومؤثرة فيها" (حجازي سمير، 2005، ص: 261). ومن خصائص المنظومة أنها تعمل بالتفاعل مع مكوناتها، وهي قابلة للحرك بفعل قابليتها للتواصل والأخذ والعطاء" (http://www.Jalaan.com/book/show,2020)، ونقصد هنا أن التغير طال تلك التشكيلة من العلاقات والممارسات والأدوار الاجتماعية نتيجة الاستجابات للبيئة الاجتماعية، إضافة إلى العوامل السابقة (العلم والعمل)، أدت وما زالت تؤدي دورًا مهمًا في إعطاء المرأة مكانة لا بأس بها، كمرحلة أولية في الحياة الاجتماعية العامة، وفي العلاقة الزوجية الخاصة ولا سيما الداخلية والخارجية منها.

واقع الطلاق

بما أن الطلاق هو "أبغض الحلال عند الله"، إلا أنه أمر لا بد منه عند نشوء الخلافات الزوجية الحادة، والوصول إلى مرحلة يستحيل فيها على الزوجين العيش معًا، وهو يزداد انتشارًا في مجتمعاتنا في الوقت الراهن.

وعلى هذا تطرقنا إلى معرفة وقوعات الطلاق عند أفراد العينة وخاصة إننا إطلعنا على سجلات المحاكم الجعفرية الشرعية، إذ سجلت نسبة 99.3% عدم وجود وقوعات طلاق، مقابل نسبة 0.7% (أي بمعدل حالة طلاق واحدة). ما يمكن قوله إن وقوعات الطلاق شبه معدومة عند أفراد العينة، العائدة أولاً إلى تركز الأسلوب الشخصي في الاختيار، كما أوضحنا سابقًا، بجملة الاعتبارات التي تصدرها مفهوم الحب عند أغلبية أفراد العينة وذلك لأن مفهوم الحب في نظر أفراد هذا الجيل يمثل التجاوب والتعاون والمشاركة، وما عززه هو سيطرة أسلوب الحوار والتفاهم والانسجام بين الزوجين، كما ظهر معنا سابقًا في الجدول رقم (14). وهنا نستحضر نظرية مثلث الحب التي أطلقها عالم النفس والباحث الأميركي روبرت ستيرنبرغ والتي تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي: الحميمية وتشكل القمة العليا في المثلث والتي تتكوّن بدورها من عدة عناصر كالآتي: الاهتمام بالآخر والثقة والصدق بالتعبير والتعاطف. ومن ثمّ العشق وهي جهة اليمنى من المثلث، ويقصد به الشغف تجاه الآخر، وأخيرًا الالتزام وهي الجهة اليسرى، وتعني المحافظة على كل ما يسهل سير هذه العلاقة على الدوام. فالشكل المثالي للعلاقة بين الزوجين ينبغي أن يتشكل من هذه المكونات معًا وبالتساوي".

في المقابل أحصنا لإجمالي عدد وقوعات الطلاق من إجمالي عقود الزواج البالغة (621) في فترة من (1990-2020)، وقد بلغ 59 حالة طلاق أي بنسبة 9.5% من إجمالي عقود الزواج. وعليه تمّ تصنيفهم بحسب حالات الزواج لمعرفة هل هناك تأثير للحدّ من الطلاق بين حالات الزواج الداخلي؟ فمن إجمالي عدد وقوعات الطلاق (9.5%)، هناك نسبة 6.9% لوقوعات طلاق من خارج عائلات الدراسة (أي زواج خارجي)، ونسبة 2.6% لوقوعات طلاق من العائلة نفسها (الزواج القرابي)، من داخل عائلات الدراسة (أي بمعدل 16 وقوعات طلاق). هذه النسب تدلّ على تدني نسبة الطلاق بشكله العام، وتدنيه داخل الزواج الداخلي القرابي بشكل خاص.

وأما عن وجود زواج ثانٍ عند أزواج العينة، فقد سجّلت النسبة الإجمالية لأغلبية المتزوجين عدم وجود زواج ثانٍ بنسبة 98.0%، مقابل 2.0% أي بمعدل ثلاث حالات، وهذا عائد كما ذكر اثنان من أفراد العينة بسبب زواج سابق من أجل الحصول على الجنسية في الخارج. ما نستدلّ على أنّ هذه الزوجات الثلاثة لم تكن ضمن "زواج تعدّد الزوجات"، وأنّ الزواج هو كله "زواجاً أحادياً".

تحليل الفرضيات

إنّ التحولات الاجتماعية التي شهدتها أفراد العينة، ولا سيما ما يرتبط بظروف العيش، والتوسع الحضري، والتقدم الاجتماعي والثقافي والتكنولوجي، قد انعكست بصورة واضحة على أنماط الزواج ومعايير وعلى تغيير الأدوار والسلطة بين الزوجين.

الفرضية الأولى: يسهم العيش في الوسط الحضري إلى توسيع وتعدّد دائرة التعارف متزامناً مع إرتفاع المستوى التعليمي عند الزوجين.

أولاً: أظهرت نتائج اختبار كاتربيع بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مكان السكن ومكان التعارف بين الزوجين حيث بلغت قيمة الدلالة 0.005 وبلغت قيمة $Cramer's V = 0.324$ ، مما يدل على وجود علاقة قوية بين المتغيرين وهذا ما أكده

جدول رقم (1) عن مكان سكن أفراد العينة أن الغالبية العظمى من المبحوثين يقيمون في الضاحية الجنوبية ومدينة جبيل بنسبة 95.6% مقابل نسبة 4.4% في البلدة فتشير هذه النتائج إلى أن أفراد العينة تتمركز بدرجة كبيرة في الوسط الحضري الأمر الذي يسمح بتعدد أماكن التعارف بحسب ما أتت به النتائج في جدول رقم (6) بسيطرة أماكن جديدة خارج الإطار العائلي تعكس طبيعة السكن في المدينة بمجموع نسبة 81.1% والتي تعددت وتنوعت: لتشمل محيط السكن 22.0%، أماكن الترفيه 10.4%، زملاء عمل 10.8% ودراسة 8.4%، وذلك على خلفية إرتفاع في المستوى التعليمي عند الزوجين عند المستوى الجامعي كما ورد في جدول رقم (2) بنسبة 52.8% عند الأزواج وبنسبة 57.2% للزوجات. ودخول الزوجة إلى ميدان العمل بحسب ما أظهره جدول رقم (4) أن أكثر من نصف الزوجات هن عاملات جارج منزلهن بنسبة 54.0%، فبات الشباب يتعارفون ويخطّطون للزواج وهم في فترات الدراسة أو في أماكن العمل. إضافة إلى نسبة 10.0% لفصائيات شبكة التواصل الاجتماعي حيث إن دخول معايير فضائيات التواصل ومواكبة التطور التكنولوجي من وسائل التواصل والاتصال التي ساعدت عن طريق الدردشة والمنتديات والمجموعات الافتراضية *whats up, facebook*، أتاحت التعارف الجنسين وتفاعلهما، ومن ثم نسبة 10.0% للمناسبات الاجتماعية، وإضافة لاصدقاء مشتركين 8.8% وأخيراً لأعمال التطوعية بنسبة 0.8%. وأيضاً هناك نسبة 18.8% للإلتقاء ضمن الإطار العائلي القرابي أو ضمن عائلات البلدة وهذا بطبيعة الحال للصلة القرابية أولاً، وثانياً: أن عدد كبير من الاهالي تذهب إلى القرية في موسم الإصطياف. ولتشير أن هذا الإلتقاء العائلي يعود لقرار الطرفين.

لنقول ساهم الوسط الحضري في تعدّد مكان التعارف في عملية الزواج عند أفراد العينة وذلك لخصوصية قضية التثاقف المدني، التي تنمي التطور الفكري الإنساني بحد ذاته، وتطور الوعي عند المرأة بضرورة خروجها، وخاصّة مع انخراطها في المجتمع ودخولها ميدان التعلم والعمل، كذلك التحولات التكنولوجية في ظل العولمة والحداثة إلى إضافة أماكن جديدة وعصرية خارج الإطار العائلي وإعطاء فرص أكبر للإلتقاء والتعارف بين الجنسين. وفي هذا الصدد، يقول "وليام أوبرن *William Ogbern*" في نظرية

الفعل الاجتماعي، مرتكزاً أساساً على العوامل الثقافية والتكنولوجية، "إن الجانب المادي من الثقافة أسبق في التغيير، ومن ثم فهو عامل أول في كلّ التغييرات التي تحدث في البناء الاجتماعي" (المعمري حبيب، 2010، ص:99).

وهذه النتائج تؤكد من صحة الفرضية التالية: يسهم العيش في الوسط الحضري إلى توسيع وتعدّد دائرة التعارف متزامناً مع إرتفاع المستوى التعليمي عند الزوجين .

الفرضية الثانية: كلما ازداد الاعتماد على أسلوب الاختيار الحر، ازدادت الإعتبارات الفردية لا سيما قيم الحب، والاعجاب في قرار الزواج.

بين جدول رقم (7) تعدد اعتبارات الزواج، بتصدر اعتبار الحب النسبة الاعلى 65.6% تليه نسبة 24.8% لاعتبار الإعجاب، وغير ذلك من مكانة اجتماعية نسبة 2.0% و 3.6% لاعتبار الجمال، أما فيما يخص اعتبار الصلة القرابية والعائلية سجلت نسبة متدنية جداً 4.0%، ما يمكن القول، أن هذه الفروق في النسب هي دالة إحصائية، بأن اعتبارات أو الدوافع التي تتحكّم بالاختيار الزوجي قد تغيرت وفرضت نفسها في الوسط الحضري كعاطفة الحب والتفاهم والتوافق. وابتعدت بشكل ملحوظ عن الصلة القرابية من هنا، فإنّ اعتبار الزواج نابع من قوى داخلية كالإعجاب والانسجام النفسي. وكما أظهر اختبار كاي التربيع بوجود علاقة ارتباط قوية جداً بين المتغيرين اعتبارات الزواج وأسلوب الاختيار حيث بلغت قيمة الدلالة 0.005 وبلغت قيمة Cramer's V = 0.225 وهذا ما أكده جدول رقم (5)، بسيطرت أسلوب الاختيار الحر - الشخصي عند أغلبية أفراد العينة بنسبة 95.6%، وكان اعتبار الحب والاعجاب قوياً بنسبة 90.4%، أما أسلوب الاختيار المرتب هو شبه موجود مع اعتبار القرابة والعائلة بنسبة 4.4%. ما نستنتج أنّ الزواج اليوم لا يقوم إلاّ على الحبّ والإعجاب المتبادل بين الطرفين في جوّ من التفاهم والانسجام للمحافظة على الأسرة. "حيث راح الحبّ يجمع رجلاً وامرأة لا يمثّلان غير نفسيهما، فشكّل بذلك أول حروف الفردانية" (Colin A. 2009, p:47)، وهذه الأمور جاءت نتيجة انفتاح المجتمع على العالم الخارجي وعوامل الحداثة والنمو الاقتصادي وتوسيع شبكة المواصلات والتواصل وانتشار التعليم والعمل ووسائل الإعلام بمختلف أشكاله، ما سهّل الاحتكاك والاختلاط بين الجنسين، وبصفة عامة تعود الرؤية القيمية الجديدة لنظام الزواج واختياراته وأنماطه إلى جملة التغييرات الاجتماعية والثقافية التي شهدتها المجتمع.

وهذه النتائج تؤكد من صحة الفرضية بأن كلما ازداد الاعتماد على أسلوب الاختيار الحر، ازدادت الإعتبارات الفردية لا سيما قيم الحب، والاعجاب في قرار الزواج.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة بين التحضر وتراجع الزواج الداخلي مقابل الزواج الخارجي.

في الرسم البياني رقم (1) يوضح أن الزواج الخارجي عند افراد العينة هو الاعلى بنسبة 81.2% مقابل الزواج الداخلي إن كان زواج القرابي في العائلة الواحدة بنسبة 12.4% أو من ضمن عائلات الدراسة بنسبة 6.4%، ما يظهر سيطرت الزواج الخارجي لعوامل عدده منها تركز وضعية السكن عند أغلبية أفراد العينة في المدينة بنسبة 977 كما تبين معنا في جدول رقم () وايضاً ساهمت عوامل التنمية الاجتماعية في خلق ممارسات مغايرة كتعليم المرأة وإرتفاع المستوى التعليمي لدى أفراد العينة وخاصة عند الزوجات إلى المستوى الجامعي بنسبة 57.2% ودخولها ميدان العمل وحرية الاختيار في الزواج، والانفتاح على العالم الخارجي. كلّها عوامل ساعدت على التحرر من قيود وسيطرة الأسرة وعلى الاختلاط بين الجنسين، وهذا ما يؤكّد ما ذهب إليه حليم بركات من خلال افتراضه "بأن نسبة الزواج بين الأقارب آخذة في الهبوط تدريجياً وخاصة في المدن والطبقات المثقفة نتيجة للعمل والانفتاح على

العالم الخارجي" (بركات حليم، 1998، ص: 203)، في حين شكل الزواج القرابي والعائلي نسبة قليلة 18.6% وهذا عاد إلى الاختيار الحر وعلى إعتبار الحب والاعجاب فمن خلال جدول رقم (7) عن الاسباب التي تجعل المبحوثين مع الزواج الداخلي كانت الإجابات أن نسبة 68.8% من أفراد العينة هم مع زواج الأقارب من إجمالي النسبة، وإنما ترتبطه وتحدده مؤشرات الاعجاب والتفاهم. الأمر هنا يدافع شخصي غير متعلق بالارتباطات وعادات الأسرة ولا برغبات الأهل حسب ما جاء به المبحوثون. أما عن عدم تفصيل أفراد العينة الزواج القرابي العائلي كانت الإجابات وحسب آراء البعض فإن زواج الأقارب يترتب عليه مشاكل عائلية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الشعور المتنامي لدى الأزواج في تفضيل الاستقلالية بجميع مستوياتها، وعلى تنامي روح الفردية بعيداً عن ظل الجماعة الذي يأخذ نصيبه من سلوكيات أهل الحضر. وهذه المعطيات تؤكد من صحة الفرضية بوجود علاقة ذات دلالة بين التحضر وتراجع الزواج الداخلي مقابل الزواج الخارجي.

الفرضية الرابعة: أدت التحولات الاجتماعية وعمل الزوجة إلى إعادة توزيع الأدوار والسلطة داخل الأسرة بما يعزز المشاركة والحوار بين الزوجين. وارتفاع مستوى الحوار والإنسجام العاطفي بين الزوجين.

ما يتضح لنا من ملاحظتنا لنسب سلطة القرار، إن كان على صعيد المشاركة في قرارات المسموح والممنوع عند الأطفال أو المشاركة في قرارات ميزانية الأسرة أن نمط العلاقة هو النمط التشاركي في هذا النمط وتتلاشى المصالح الفردية أمام الحرص على المصلحة المشتركة، وتظهر رغبة الزوجين في أن يشكلوا كياناً واحداً. وتتجه الليونة في تنظيم العلاقة الزوجية نحو فكرة المشاركة أكثر منها نحو المفاوضة الحسابية (72: p; Kellerhals Jean, 2004).

وقد سجلت جهة القرار في الممنوع والمسموح النسبة الأعلى بين المستويات 64.8% للمشاركة بين الاثنين، وكذلك احتلت فئة المشاركة بين الزوجين في ميزانية الأسرة النسبة الأعلى 75.2%، ما عززها عمل الزوجة ومساهمتها في نفقات المنزل فمن خلال جدول رقم (4) تبين أن نصف الزوجات هنّ تعملن ختج المنزل بنسبة 54.0%، وكذلك أدى ارتفاع المستوى التعليمي في عند الزوجات إلى المستوى الجامعي في زيادة نشاط الزوجة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما أكده الجدول رقم (3). أما على مستوى التواصل والحوار والانسجام فهو موجود مرتفع جداً بنسبة 87.2% يقابله ارتفاع في مستوى الانسجام العاطفي بنسبة 88.0% وطبعاً هذا عاد إلى تصدر حرية الاسلوب الاختياري بنسبة 95.6% عند أغلبية أفراد العينة القائم على إعتبار الحب والإعجاب معاً بنسبة 90.4%، وهذه المعطيات تدل على مبلغ التغيير الذي أصاب قدرة المرأة على اتخاذ القرار العائد إلى دخل المرأة سوق العمل الذي ساهم في تغذية ميزانية الأسرة، ما يخولها المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات ذات الطابع المالي، وتحسين دورها في مجال إدارة الشؤون المنزلية وتربية الأطفال، ولكن هذه المعطيات لا تعني أن الرجل أو الزوج ما زال يحافظ على مكانته الاجتماعية داخل الأسرة وهذا ما لاحظناه أثناء المقابلات لطبيعة العلاقة بين الزوجين، وكذلك سيطرة أجواء من التواصل والحوار والانسجام العاطفي على العلاقة بينهم. وأيضاً ما أوضحه معدلات وقوع الطلاق المتدنية بنسبة 9.5% عند أفراد العينة كما تبين معنا من خلال سجلات المحاكم الجعفرية الشرعية .

الخلاصة

تشير نتائج الدراسة إلى أن مؤسسة الزواج شهدت تحولات ملحوظة في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المرتبطة بالعيش في الوسط الحضري، حيث برز أسلوب الاختيار الحر كأحد أبرز ملامح هذا التحول، مترافقاً مع تنامي النزعة الفردية وتراجع هيمنة الاعتبارات التقليدية. فقد أصبحت معايير الاختيار تميل أكثر نحو الحب والإعجاب والتوافق الشخصي، مع استمرار حضور الزواج الداخلي بنسبة قليلة، ولكن بدوافع ذاتية أكثر منه استجابة لضغوط اجتماعية. كما انعكس هذا التحول على طبيعة العلاقة الزوجية، من خلال ازدياد مشاركة الزوجة في العمل وفي اتخاذ القرار، ما يشير إلى تغير نسبي في توزيع الأدوار داخل الأسرة.

وفي المقابل، يظهر أن نسب الطلاق لم تشهد ارتفاعاً ملحوظاً، بل بقيت في حدود منخفضة نسبياً، وهو ما قد يعكس استمرار تأثير القيم الاجتماعية والدينية في ضبط العلاقات الزوجية. كذلك، لا يزال الزواج من أديان ومذاهب مختلفة محدود الانتشار، رغم وجوده، مع حفاظه على مشروعيته ضمن الأطر الدينية السائدة.

بناءً عليه، يمكن القول إن الزواج لم يفقد طابعه الاجتماعي والثقافي، بل أعاد تشكيل نفسه في ضوء التحولات الحديثة، جامعاً بين عناصر التحديث والاستمرارية، حيث تتقاطع القيم الفردية الصاعدة مع البنى التقليدية التي ما زالت تمارس حضورها، وإن بأشكال أكثر مرونة وتكيفاً مع الواقع المعاصر.

وفي الختام، توصي الدراسة بضرورة تعزيز الوعي بثقافة الاختيار الواعي للزواج القائم على التوافق إلى جانب العاطفة، ودعم الشراكة بين الزوجين. ومع هذا يبقى هذا الموضوع جديراً بالدراسة بجوانبه المختلفة، ويفتح آفاقاً واسعة للبحث: إلى أي مدى يمكن أن تستمر مؤسسة الزواج في التوفيق بين تصاعد النزعة الفردية ومتطلبات البنية الاجتماعية التقليدية، في ظل تسارع التحولات الثقافية والاقتصادية، دون أن تفقد توازنها ووظيفتها الاجتماعي؟

تبقى الإجابة رهناً بما نحن ذاهبون إليه من التعمق والتعلق بما يفرضه الواقع المستجد في المجتمع.

المراجع باللغة العربية

أبو بكر، شكري، وآخرون. (2002). *المرأة والجنس*. دار الفكر المعاصر. بيروت.

العبيدات، ذوقان وآخرون. (2014). *البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه*. دار الفكر. الأردن.

عبد الكريم، علي. (2016). *علم اجتماع الزواج والأسرة*. دار يافا العلمية للنشر والتوزيع. عمان.

عبد القادر القصير. (1999). *الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية*. دار النهضة، بيروت.

دياب فوزية. (1999). *القيم والعادات الاجتماعية*. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.

ديراني سليمان. *محاضرات في مادة الأسرة والعولمة والتوازن الاجتماعي*. بيروت.

- زكي، أحمد. (1993). معجم العلوم الاجتماعية: الإنجليزية، الفرنسية، العربية. دار المكتبة. مصر.
- الخولي، سناء. (1994). الأسرة في عالم متغير. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، مصر.
- الخولي، سناء. (1984). الاختيار للزواج والعلاقات الأسرية. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- حجازي سمير. (2005). معجم المصطلحات الحديثة في علم النفس والاجتماع ونظريّة المعرفة. دار الكتب العلمية. بيروت.
- حسن محمود. (1986). الأسرة ومشكلاتها. دار المعارف. بيروت.
- حطب زهير. (2005). قضايا الأسرة في لبنان والبلدان العربية. مركز الدبلوم والدراسات العليا، الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية. بيروت.
- حطب زهير. (2008). التقرير العربي الخاص بإنجازات الدول العربية في مجال تنفيذ أهداف الاستراتيجية العربية للأسرة. الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية. بيروت.
- حطب زهير. (1980). تطوّر بنى الأسرة العربية في لبنان والبلدان العربية. معهد الإنماء العربي، فرع لبنان.
- الساغاتي، سامية. (1999). الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي. دار الفكر العربي، القاهرة.
- تيلون مصطفى. (2011). مدخل إلى الأنتروبولوجيا. دار الفارابي. بيروت.
- المعمري حبيب. (2010). التغير الاجتماعي ورهانات العولمة. منشورات دار ما بعد الحداثة. المغرب.
- ماركس كارل. (1984). موجز في المادية التاريخية ضمن التغيير الاجتماعي: مصادره، نماجه ونتائجه. منشورات وزارة الثقافة، دمشق.
- وافي عبد الواحد علي. (1977). الأسرة والمجتمع. مطبعة النهضة المصرية، مصر.

المراجع باللغة الإنجليزية

- Colin A. De Singly François. (2009). Sociologie de la famille contemporaine. Paris.
- Girard, A. (2013). *Choix du conjoint: une enquête psychosociologique en France*. Bibliothèque des Classiques.
- Hollingshead, A.B. (1951). Age Relationships and Marriage. American Sociological Association.
- Landis, P., & Day, K. (1945). Education as a Factor in Mate Selection.
- Lisa J. Cohen P.h.D. (2020). "The Psychology of Love". Retrieved from www.psychologytoday.com